

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ربنا ولك الحمد على عفوك بعد قدرتك، وعلى حلمك بعد علمك، حكمت فعدلت، وبينت ووضحت، وقطعت المأثور، فلا معذرة بعد البيان ولا حجة بعد التعليم والإرشاد، أفناش كتابك الكريم وسنة نبيك الطاهرة في بيان القضايا التي تتعلق بالأسرة وجعلت الزواج سنة محكمة من سنن الأنبياء والمرسلين فقلت وقولك الحق:

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَفُرُشًا﴾ [الرعد: ٢٨]

وكان خير من تزوج على هذه الأرض النسيء الكريم وكانت خديجة من اللاتي كملن من النساء فقد كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا أربع:

آسية ومريم وخديجة وفاطمة، أقمت البيوت على المودة والرحمة، وذلك بعد السكتى بأوسع معانيها، حسيّة ومعنوية، فقلت وقولك الحق:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

وبين نبيك الكريم أن أقل النساء مهراً أعظمهن بركة، وحث أولياء أمور النساء إن جاءهم من يرضون دينه وخلقه أن يزوجهن وذلك حتى لا تكون فتنة في الأرض أو فساد كبير.

ومن زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها وقال الحسن:

واللاتي تخافون بشورهن فعظوهن وأهجرهن في المضامع واضربوهن فإن أطلعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا ﴿النساء: ٣٤﴾.

فإن كان الخلاف منهما قلت سبحانك: —

﴿وإن حقت شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليا خيرا﴾ ﴿النساء: ٣٥﴾.

فإن كان الشقاق من جهة الزوج فقد ذكرت العلاج في قولك:

﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشورا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتقوا فإن الله كان بما تعملون خيرا﴾ ﴿النساء: ١٢٨﴾.

فإذا تعذر هذا أو ذاك أو ذلك وتعثرت الأقدام واضطربت الأقدام، فقد

قلت وقولك الحق:

﴿وإن يتوقا يعني الله كلا من سعته وكان الله واسعا حكيما﴾ ﴿النساء: ١٣٠﴾.

وفي هذا الكتاب قضايا تتعلق بالأسرة في الطه والصحيحة، وغيرها وفيه حل لمشاكل الأسرة في ضوء الإسلام العظيم ونور الشريعة الغراء.

نسأل الله تبارك وتعالى أن ينظر إلينا بعين رعايته وتوفيقه فقطرة من فيض جوده تملأ الأرض ربا ونظرة بعين رضاه تجعل الكافر وليا، شعاع من رضاء يطفى غضب ملوك أهل الأرض، ولحمة من غضبك تزهق الروح ولو انغمست في نعيم الدنيا.

فهلم أيها القارئ وأعمل النظر إن لي ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

لا تزوج بيتك إلا ليتقوا أحبها أكرموا وإن كرهها لم يظلمها.

ولما كان عبادك بشرا يا إلهي وأنت القائل في شأنهم:

﴿هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجنة في بطون أمهاتكم﴾ ﴿النجم: ٣٢﴾.

فلما كنا من الأرض خلقا، وفيها سندان، ومنها سنخرج تارة أخرى، فقد قرر نبيك الكريم هذه الحقيقة:

كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون، فقد يخطئ أحد الزوجين أو كلاهما وخشية أن يخطئ الحساب فيأتي بأوهم العواقب، فقد جعلت لكل مشكلة حلا وقلت في محكم كتابك:

﴿يريد الله ليسن لكم ويهديكم سنن الدين من قلةكم وتوب عليكم والله عليم حكيم﴾ ﴿٢٦﴾ والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتوبون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما ﴿٢٧﴾ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا ﴿النساء: ٢٦-٢٨﴾.

وقلت وقولك الحق:

﴿يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما اكتسبن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا﴾ ﴿١٩﴾ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيت إحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه بثنا وإثما مينا ﴿٢٠﴾ وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا ﴿النساء: ١٩-٢١﴾.

وقلت وقولك الصديق:

﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله

الخلل والعوامل في الزواج -

وحياة الأسرة -

الدعوة إلى بناء الأسرة:

من نعم الله تعالى على عباده أنه سبحانه شرع الزواج ليكون سنة محكمة من سنن المرسلين من لدن آدم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨].

ولكى يعمر البشر هذه الأرض كما قال تعالى:

﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [مروء: ٦١].

فلا بد أن يكون هناك سنن وشرائع تبين للناس كيف يقيمون الحياة الزوجية في سلوك مستقيم وبناء متين، ومن هنا فإن الإسلام نظم العلاقات، وحد الحدود، وبين الحقوق، ووضح الواجبات، لتسير سيرة الحياة في جو معتدل، وتعيش الأسرة حياة راضية لا تسع فيها لاغية.

وفي القرآن الكريم من الآيات ما يدل دلالة قاطعة على أن الزواج نعمة عظمى امتن الله بها على عباده، من هذه الآيات:

قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ وَقِيًّا﴾ [النساء: ١].

أولاً، سمات الزوجة الصالحة في الشرع للحكيم:

١ - إن أهم ما عني به الإسلام لاختيار الزوجة التي تعين على نواب الدهر وتكون سكناً وفخراً للرجل وخيراً نتاج بيني الطلع إليه والحرص عليه هو دينها، قال ﷺ:

«تتج المرأة لأربع: لخالها ولجسها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك». (متفق عليه)

وقوله ﷺ:

«تربت يداك»: معناه: الحث والتحريض، وأصله الدعاء بالافتقار، وأثره: إذا أيسر، ولم يمكن قصده به ونوع الأمير بل هي كلمة جارية على السنة العرب، كقولهم:

لا أم لك، وقيل: أراد وقوع الأمر لتعديه ذوات الدين إلى ذوات الجمال والمال معناه:

تربت يداك إن لم تفعل ما أمرتك به.

فلماذا شرع الدين في المقام الأول لاختيار الزوجة؟

لأن الدين هو الحصن النيع والسراج المير لظلمات الحياة وهو حبل الله المتين الذي يشجوه به المرء من مكاييد الكائدين وألسنة الحاسدين وعيون الحاسدين، وهو المحك الأساسي لتقييم الناس يوم الدين.

قال ﷺ:

«إن الله لا ينظر إلى صوركم وأجسادكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم».

ونظراً لأن الإسلام هو دين الفطرة، السوية والمصلحة الاجتماعية فقد

قواعد البناء

إن الإسلام وهو يشيد قواعد بناء الأسرة أرسى لها أسساً متينة الأعماق متصلة بجبل السماء حتى تكون ناطحة سحاب تجاوز النجوم في العلياء، فإذا كانت النجوم رتبة السماء فإن الأسرة هي رتبة المجتمعات، وهي البهجة والنماء والأهل والأحباب إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها فأما نعيم دائم وأما عذاب ليس له دافع من الله ذي العارج.

لقد أحكم الإسلام البناء للأسرة وشيدها على قواعد من الانتقاء لحجر الأساس لا يقوى بناء على مجاراته في مثل هذا التوغل في الأعماق، ففعال معنى أخى المسلم وأختي المسلمة لتربا ما هي الشروط المطلوبة في الزوج المسلم والزوجة المسلمة وهي شروط وضعها الشرع الحكيم للبناء الراسخ العميق حتى لا يكون مثلاً تلذوه أعاصير الحياة وعواصفها فيصبح المسلم يقلب كفيه على ما اتفق فيه وحسرة على ما فرط في جنب الله.

قال تعالى:

﴿أَقِمْنَ أَسْوَ نَبَاتَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مِنْ أَسْوَ نَبَاتَهُ عَلَى شَفَا حَرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [النورة: ١٠٩].

ولما كانت القاعدتان الأساسيتان في بناء الأسرة هما الزوج والزوجة فقد وضع الشرع الحكيم لهما من المواصفات ما ينمي المودة والرحمة ومشاعر الحس والتواصل ويجعل الزواج بحق من أجل النعم التي امتن بها الله علينا حيث تسير السفينة يحوطها الحب والرضى والعطاء وتظللها سحاب الرحمة والإيمان.



ترك بنات صغاراً ومن في حاجة إلى رعاية أسرة تقوم على تربيتهن وأن الشيب أقدر على هذه الرعاية من البكر التي لم تدرب على تدبير المنزل.

وروى:

«عليكم بالابكار فانهن احلب ائواماً وانتق ارحاماً واقل خيلاً، وارضى بالبسير».

والمقصود بعلوية الكلام: طيب الكلام.

ونق الأرحام: كثرة الأولاد.

واقل خيلاً: اقل مكرراً وخديعة.

٥ - تفصيل الزواج بالمرأة الولود،

لما كان الغرض الاسمي من الزواج هو الإنجاب فينبغي أن تكون الزوجة متجبة وتعرف بسلامة جسمها والنظر في حال أمها وحال أخواتها المتزوجات وخالاتها وعماتها فإن كن من الصف الولود فالأرجح أن تكون مثلهن في الإنجاب، وهذا ضروري لمضاعفة أعداد الأمة المحمدية التي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس، وروى:

«تزوجوا الولود الودود فإنني مكافئ بكم الأم يوم القيامة».

٦ - تفصيل الاختراب في الزواج،

أي الابتعاد قدر الإمكان عن النساء ذوات النسب والقرابة حرصاً على نجابة الولد وضماناً لسلامة اللدنية من الأمراض الوراثية وتوسيعاً لدائرة التعارف الأسرية وتوطيداً للروابط الاجتماعية.

هذه هي الماييسر العامة التي وضعها الإسلام لاختيار الزوجة على أن يكون معروفاً في يقين كل مسلم أن المعيار الأهم والأكيد هو معيار الدين والأخلاق، فمن فاز بذلك الزوجة قد فاز بخير الدنيا والآخرة.

وضع عدة معايير أخرى إضافية لاختيار الزوجة لتحقيق الهدف الاسمي والسعادة القصوى من الزواج، من تلك المعايير:

٢ - الأصل والشرف،

وذلك بأن تكون الزوجة من أسرة عريقة عترت بالصلاح والخلق وأصالة الشرف.

وروى عن ابن عدي عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً:

«تخيروا لنطفكم فإن النساء يلدن أشباه أخواتهن وأخواتهن».

وفي رواية:

«اطلبوا مواضع الأكفاء لنطفكم فإن الرجل ربما أشبه أخواله».

٣ - الجمال،

لم يسقط الإسلام الجمال من حساباته لأن النفس البشرية جبلت على عشق الجمال ففي الحديث الصحيح:

«إن الله جميل يحب الجمال».

وقال ﷺ:

«خير النساء من إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك، وإذا أقسمت عليها بترك، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك» (رواه النسائي).

٤ - تفصيل المرأة البكر،

وهناك دلائل على هذا التفصيل من الهدى النبوي:

لما تزوج جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ:

«علا بكرةً تلاعبها وتلاعبك». فأنخير جابر الرسول ﷺ بأن آياه قد

«إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه إلا تفعلوا تكن فتنة في

الأرض وفساد».

قالوا: يا رسول الله وإن كان فيه: قال: «إذا جاءكم من ترضون دينه

وخلقه فأنكحوه» ثلاث مرات» (قال الترمذى حديث حسن غريب).

وفى رواية أخرى صحيحة:

«إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة

في الأرض وفساد عريض» (رواه الترمذى).

ورأى فتنة أعظم على المرأة المؤمنة من أن تقع تحت يد قاسق تشعر معه تحت سقف الزوجية بالاغتراب والله جعل الزواج سكناً ومودة ورحمة، ورأى فتنة أعظم من الزواج من رجل لا يعرف الله يسير بالمرأة إلى طريق الهاوية من سفور واختلاط وعدم مراعاة قواعد الفضيلة.

ورأى فتنة أعظم من أن يتربى الأولاد على الانحراف والإباحية والفساد والمكر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ومن كان مصراً على الفسوق لا يتنبه أن يزوج».

وقال رجل للحسن البصرى:

«إن لى بنتاً فمن ترى أن أزوجها له؟»

قال: «أزوجها ممن يتقى الله فيأن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم

يظلمها».

أما بقية المعايير فهي تختلف باختلاف الظروف والأحوال.

فاتقوا الله أيها الشباب المقدم على الزواج ولا يفرتمكم الجمال الزائف أو المال الزائل أو الحب الطافى ولكن جلّ همتكم هو الزوجة الصالحة فى المقام الأول، قال تعالى:

﴿وَأَمَّا مُمِرَّةٌ فَهُوَ مُشْرِكَ وَهُوَ أَعَجَبُنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]. وما تفرق لها بعد ذلك من عيزات فهو فضل ونعمة والله عليهم بلمات الصدور وبنيناكم تروؤفون.



ثانياً: سمات الزوج الصالح فى الشرع الحكيم:

١- إن اختيار الزوج الصالح ضرورى للغاية لإرساء أسس الحياة الزوجية على دعائم متينة من الأمن والثبات على المبدأ وتحقيق المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للأسرة والاحتياط فى حق المرأة من الأهمية بمكان كما قال الإمام الغزالى فى الإحياء لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها والزوج قادر على الطلاق بكل حال.

قالت السيدة عائشة رضي الله عنها:

«النكاح رقى فليظن أحدكم لين يقبع كريمة».

فيسجب على ولى أمر المرأة أن يختار لها رجلاً ذا دين وذا خلق يفهم الإسلام فهماً حقيقياً ويطبقه تطبيقاً عملياً تسلكياً بكل فضائله السامية وآدابه الرفيعة.

فقد أخرج الترمذى عن أبى حاتم المزنى قال:

قال رسول الله ﷺ:

تلك هي قواعد البناء للأسرة المسلمة وهي لا شك قواعد وطيدة الأركان، وقد أحاط الإسلام هذه القواعد بسياج منيع يسمى التكافل فلا بد أن يكون ثمة تقارب بين الزوج والزوجة من حيث السن والمركز الاجتماعي والمسوى الثقافي والاقتصادي فإن التقارب في هذه النواحي مما يعين على دوام العشرة ويقاء الألفة ولا أدل على ذلك من موقف سيدنا رسول الله ﷺ من ابنته السيدة فاطمة فقد خطبها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال: إنها صغيرة فلما خطبها على زوجها إياه.

وإذا أراد ولي أمر فتاة أن يرجع مبراراً من المايبر فليكن هو معيار الخلق والدين أسوة بسيد الخلق أجمعين.

ولست أرى السعادة جمع مال
ولكن النقي هو السعيد

وتقوى الله خير الزاد ذخراً
وعند الله للأتقى مزيد

ليعلم العقلاء أن السعادة ليست في سكتي القصور ولا في الانشاء باحشاء الكتوس المترعة ولا في الاستمتاع بالعبد الأماليه وإنما السعادة مملكة قائمة بالنفس صورها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البقرة: ٢١٨].

فعلى الباحثين عن السعادة أن يعلموا أن السعادة حقيقة ثابتة لا ترتكز على حيلة أو مال أو سلطان إنما هي صرح شامخ أساسه العمل الصالح والإيمان الراسخ والغلب السليم وتلك هي أركان البناء الروحي للزواج، فإن كان القادسون على الزواج يظنون أن قواعد البناء مادية فقط تمثل في الإمكانيات المادية لكل من الزوجين فهم خاطئون كل الخطأ واهمون كل الوهم

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال:

«مر رجل على النبي ﷺ فقال لرجل عنده جالس: «سأريك في هذا؟» فقال: رجل من أشرف الناس، هذا والله حري إن خطب أن ينكح وإن شفع أن يشفع، فسكت رسول الله ﷺ، ثم مر رجل آخر، فقال له رسول الله ﷺ: «ما رأيك في هذا؟» فقال: يا رسول الله هذا رجل من فقراء المسلمين، هذا حري إن خطب أن لا ينكح، وإن شفع إلا يشفع، وإن قال أن لا يسمع لقوله. فقال رسول الله ﷺ:

«هذا خير من ملء الأرض مثل هذا». (متفق عليه).

٢ - القدرة على القيام بأعباء المعيشة:

لأن الرجل هو رب الأسرة والمتصرف في أمرها وله القوامة عليها ولن يكون ذلك إلا بقدرته على الإنفاق. قال تعالى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

وقال ﷺ:

«من استطاع منكم الباءة فليزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء». أي وقاية.

والباءة مقصود بها ما يتطلبه الزواج من نفقات والتزامات المعيشة من سكن ونحوه.

٢ -

الا يسبق غيره إليها بخطبة شرعية

فإن كانت موانع شرعية كأن تكون محرومة عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو المؤقتة أو كان غيره سبقه بخطبتها فلا يباح له خطبتها بالنسبة للتحريم المؤبد فقد بينه الله عز وجل في قوله تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخُواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبنَاتُ الْأَخِ وَبنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أُرْضَعْنَكم وَأَخُواتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَبنَاتُكُمْ اللَّائِي فِي حُجُومِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بهنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بهنَّ فَلَا حِجَابَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ٢٣ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ٢٤﴾ [النساء: ٢٣، ٢٤].

ويسبقها الآية الكريمة:

﴿وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ نَكَحَ آبَاءُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ مَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]. فهذه الآيات الكريمة بينت ما حرمه الإسلام من النساء وهو:

١ - زوجة الأب، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها، وسبب التحريم هو ما أوردته القرطبي من أن هذا الزواج يسبب الكراهية بين الولد وأبيه، إذ إن العادة قد جرت بأن يكره الزوج الثاني للمرأة زوجها الأول، فاقترعت المحكمة صيانة العلاقة بين الابن وأبيه من مظنة التدهور بالكراهية والحقد، وكان هذا الزواج مشتركاً في الجاهلية، فأبطله الإسلام.

٢ - الأم وأُمُّها وإن علّت، سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب.

٣ - البنت، وبنت البنت، وبنت الابن، وإن سفلن وتفرعن.

لأن الأسرة هي روح المجتمع ونبضه، هي دعائمه وركيزته، هي المادة والروح، هي العقيدة والعمل.

□ □ □

مشروعية الخطبة

إن الخطبة هي الخطوات العملية لإرساء نسيج الأساس للحياة الزوجية وبناء الأسرة وإذا كانت هناك دراسات كثيرة حول الطريقة المثلى لوضع دعائم أى بيتان من ناحية الوقت والتكلفة والجهد والأدوات التى تستخدم لذلك والمواد تمطى أفضل نتائج ممكنة فإن مدرسة محمد ﷺ قد حددت منهاجاً سليماً لإرساء دعائم الأسرة يحفظ لها كيانها مدى الحياة ويصونها من كل عواصف وأعاصير قد تطرأ عليها خلال رحلتها وسط أمواج البشرية ومعتزك طبع الحياة.

فما هى تلك الخطوات وما هى الضمانات التى وضعها الشارع الحكيم لتحقيق الضمانات لكل من الطرفين وإحاطة الأسرة بسياج متين على أساس من الخلق والدين؟.

أول الأعمال:

أول عمل يعمل على الذى يرغب فى الزواج أن يستشير أقرب الناس إليه فمن خطبها فإن وافقوا يرسل امرأة أمينة لتعرف على حالها لعل فيها عيباً يكون مستتراً ثم بعد ذلك يسأل من يختلف بمشورتها من جيران وأقارب عن أصلها وسلوكها وسلوك أسرتها على أن يراعى أن هناك شروطاً فى المرأة التى تباح خطبتها منها:

١ - أن تكون خالية من الموانع الشرعية التى تمنع زواجه منها فى الحال.

تستترين مني وأنا حملك؟ قلت: قلت حبلين؟ قال: أرضعتك امرأة

أخى. قالت: إنما أرضعتي المرأة ولم يرضعني الرجل.

فدخلت على رسول الله ﷺ، فحدثته فقال: «إنه حملك، فليخ

عليك».

يعنى: ليدخل عليك.

قال الفقهاء:

في هذا الحديث دليل على أن اللبن الناشئ من حمل بسبب رجل، وهو المعروف في كتب الفقه باسم (لبن الفضل) يعنى اللبن الناشئ بسبب رجل، يتعلق به التحريم، كما يتعلق من جهة الرضعة بسبب لبنها، فإن النبي ﷺ أثبت عمومة الرضعة وألحقها بعمومة النسب، فثبت حرمة الرضاع بين صاحب اللبن وبين الرضيع، وبصير ولداً له، وأولاده إخوة الرضيع وأخواته، ويكون إخوته أعمام الرضيع، وأخواته عماته، ويكون أولاد الرضيع لأولاده وإلى ملا ذهب جمهور من الصحابة والتابعين وقتناه الأمصار، كالأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة، وابن جريج، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وغيرهم واحتجوا بهذا الحديث الصحيح.

وخالف في ذلك ابن الزبير، وابن عمر، ورافع بن خديج، وجماعة من التابعين، وقالوا: الرضاع إنما هو للمرأة وقد نص القرآن على الأمهات والأخوات من الرضاعة، ولم يذكر العمه ولا البنت.

قال الإمام القرطبي: القول في هذه المسألة مشكل، ولكن العمل عليه، والاحتياط في التحريم أولى.

وقال الإمام الشافعي:

نشر الحرمة إلى الفضل خارج عن القياس، فإن اللبن يفصل عن المرأة، ولكن التسبب الحديث. (أي العمل به).

٤ - الأخت الشقيقة، أو لأب، أو لأم، وبناتها وإن سفلن.

٥ - العمه الشقيقة أو لأب أو لأم.

٦ - الخالة الشقيقة أو لأب أو لأم.

٧، ٨ - بنت الأخ وإن سفلت، وبنت الأخت وإن سفلت.

والسبب في تحريم هؤلاء: أن الزواج لا كان من مقاصده تهذيب النفس الإنسانية، بزيادة ثروتها من المودة والرحمة والسكن، والالفة بين الذكر والأنثى، وترسيخ دعائم الرحمة في القلوب، بالإضافة إلى تهذيب الثورة الغريزية، وحفظ النوع، كانت هذه المقاصد غير متحققة في هذه الأنواع من المحرمات لأن المودة والرحمة والحب القائم بينهما وبين الرجل أقوى وأسمى من الحب الناشئ من مخالطة الذكر والأنثى بالزواج، لأن قرابة الدم والنسب الأصل لا تقوم أمامها اللفة الزواج ورحمته.

٩، ١٠ - الأمهات من الرضاعة، وهي المرأة التي أرضعت الولد، يحرم عليها أن يتزوجها، لأنها بمنزلة أمه، والأخوات من الرضاعة، لأن الرضعة لما صارت أمًا، صارت بناتها أخوات للرضيع يحرم عليه زواجهن.

وقد أخرج البخاري، ومسلم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال:

«يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب».

فالرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع وأولاد الرضعة، فبناتها أخواته، وأخواتها خالاته، ويحرم عليها الرضيع لأنه ابنها، ويحرم عليها فروعها كذلك ولكن هذه الحرمة لا تسرى من الرضيع إلى آباءه وأمهاته وأخوته وأخواته.

لبن الفضل:

أخرج الشيخان والترمذي، وأبو داود والنسائي وابن ماجة عن عائشة رضي الله عنها دخل على أفلح بن أبي القعس، فاستترت منه فقال:

لا تنهض هذه الحجة، لأن الفرق لا يثبت إلا بالتواتر والروى روى

هذا على أنه قرآن لا خير.

فلم يثبت كونه قرآناً، ولا ذكر الراوى أنه خير ليقبل قوله فيه.

هذا. وقد اختار الرأى الأخير الإمام ابن القيم رحمه الله، ووضحه

وقسر الرضعة فقال:

«الرضعة فعل من الرضاع، فهي مرة منه، فمتى التقسم الثدي فامتص منه، ثم تركه باختياره من غير عارض، كان ذلك رضعة لأن الشرع ورد بذلك مطلقاً، فحمل على العرف والعرف هذا، والقطع بعارض التنفس، أو استراحة يسيرة، أو لشيء يلهيه، ثم يعود إليه عن قرب لا يخرجهما عن كونها رضعة واحدة، كما أن الأكل إذا قطع أكلته بذلك، ثم عاد من قريب لم يكن ذلك أكليتين، بل أكلة واحدة».

وقت الرضاعة المحرمة هو الصغر عند جمهور الفقهاء.

١١ - أمهات الزوجات: والعقد على البنت يحرم الأم وإن لم يدخل

بها.

١٢ - بنت الزوجة (الربيبية) بشرط أن يكون قد دخل بأُمها.

١٣ - حلائل الأبناء: يعنى زوجاتهم، والمراد بالابن: ابن الصلب، لا الولد بالتبني، فقد أطل الإسلام التبني، ونقض الحرمة بمجرد العقد، سواء كان مع العقد وطء أم لم يكن.

١٤ - الجمع بين الأخنتين: لأن علاقة المودة والرحمة قائمة مع إحداهما، فلا يجوز إقامة علاقة مودة أخرى مع الأخت الثانية بإفساد العلاقة الأولى.

عدد الرضعات الذي يقع به التحريم:

ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يحرم مجرد الرضاعة لمعوم الآية.

وهو قول مالك وأبى حنيفة، ويعك عن ابن عمر، وذهب إليه سعيد

ابن المسيب، وعروة بن الزبير والزهري.

وقال آخرون:

لا يحرم أقل من ثلاث رضعات لما ثبت عند مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها

أن رسول الله ﷺ قال:

«لا تحرم المصاة والمصتان».

ومن ذهب إلى هذا القول أحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور،

وهو مروي عن علي وعائشة، وأم الفضل، وابن الزبير، وسليمان بن يسار،

وسعيد بن جبير.

وقالت طائفة: الرضاع الموجب للتحريم خمس رضعات، لحديث مسلم

والترمذى والنسائي وأبى داود، عن عائشة قالت: كان فيما أنزل الله من

القرآن: عشر رضعات يحرم.

ثم نسخن بخمسن رضعات معلومات يحرم.

فوقى رسول الله ﷺ ومن عما يقرأ من القرآن.

وهذا عما نسخت تلاوته، وبقي حكمه، وهو مذهب عائشة وابن مسعود

وعبد الله بن الزبير، وعطاء، وطاووس، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير،

والليث بن سعد، والشافعى وهو رواية عند أحمد (وهى الراجحة) نى

المذهب) قال ابن حجر:

والمراد بالنساء المعتدات لوفاة أزواجهن لأن الكلام في هذا السياق ومعنى التعريض أن يذكر التكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره مثل أن يقول:

«إني أريد أتزوج».

ولو دوت أن يسر الله لى امرأة صالحة».

أو يقول: «إن الله لسائق لك خيراً».

والهدية إلى المعتدة جائزة وهى من التعريض.

وخلاصة آراء الفقهاء أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات

والتعريض مباح للبائن والمعتدة من الوفاة وحرام فى المعتدة من طلاق رجعى.

٢ - يحرم على الرجل أن يخطب على خطبة أخيه لما فى ذلك من اعتداء على حق الخطاطب الأول وإساءة إليه وقد يتجم من هذا التصرف الشقاق بين الأسر والاعتداء الذى يوجب الأمن وهو لم ير بأباه الإسلام ويرفضه لأنه يبنى مجتمعه على أساس من الحب والود والأمن والأمان كما أنه لا يرضى للمرأة أن تكون سلمة تباع وتشترى لمن يادفع أكثر ففى حجر الأساس المتين والركن الرئيس فى بناء الأسرة ولذلك فلها حرمتها ولها قدساتها فى عبور الرجال إليها.

عن عقبه بن عامر أن رسول الله ﷺ قال:

«المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتباع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبته حتى يذره». (رواه مسلم).

١٥ - النساء المتزوجات يحرم زواجهن إلا إذا مات الزوج أو طلق بشرط أن تشبهت براءة الرحم من الحمل، وذلك هو ما يسمى «العدة»، التى أمر الله بها.

وبالنسبة للموانع المؤقتة:

١ - تحرم خطبة المعتدة سواء أكانت عدتها عدة وفاة أم عدة طلاق وسواء أكان الطلاق طلاقاً رجعياً أم بائناً.

فإن كانت معتدة من طلاق رجعى حرمت خطبتها لأنها لم تخرج عن عصمة زوجها وله مراجعتها فى أى وقت شاء وإن كانت معتدة من طلاق بائن حرمت خطبتها بطريق التصريح إذ حق الزوج لا يزال متعلقاً بها وله حق إعادة عقد جديد ففى تقدم رجل آخر لخطبتها اعتداء عليه واختلاف العلماء فى التعريض بخطبتها والصحيح جوارحه حتى يكون للمرأة فرصة للتفضل والاختيار فى أحسن الظروف وليس وسط مهاوى اليأس والضياع وإن كانت معتدة من وفاة يجوز التعريض لخطبتها أثناء العدة دون التصريح لأن صلة الزوجية قد انقطعت بالوفاة فلم يبق للزوج حق يتعلق بزوجته التى مات عنها وإنما حرمت خطبتها بطريق التصريح رعاية لحزن الزوجة وحدادها من جانب ومحافظتها على شعور أهل البيت وورثته من جانب آخر فالإسلام وهو يقيم دعائم بنيان جديد يأبى أن يقيم على جرح مشاعر الآخرين قال تعالى فى كتابه الكريم:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضَتْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تَأْوَدُوهُنَّ مِمَّا إِنْ أَنْتُمْ قُولُوا فَلَا مَعْرُوفٌ وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«الطيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صمعتها» (رواه الجماعة).

وعن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباه زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحها. (رواه البخاري).

وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس:

«أن خداماً أبو وريعة أنكح ابنته رجلاً، فقال له النبي ﷺ: لا فكرهوه من فكحت بعد ذلك أبا لينة، وكانت ثيباً».

ورد النكاح إذا كانت المرأة شيئاً فزوجت بغير رضاها إجماع، واختلف العلماء في البكر والحديث دال على أنه لا إيجاب للأب عليها إذا امتعت، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:

«أمروا النساء في بناتهن».

ولا شك أن هذا يدل على روعة الهدى النبوي لأن الأمهات أقرب الناس إلى معرفة ميول بناتهن.

وعن ابن عباس رضي الله عنه:

«أن جارية بكراً أتت رسول الله ﷺ فذكرت له أن أباه زوجها وهي كارهة فخيرها النبي ﷺ» (رواه أحمد).

□ □ □

وأخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه كان يقول:

«نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يترك الخطيب قبله أو يأذن له الخطيب».

حكى الترمذي عن الشافعي أن معنى حديث الباب:

«إذا خطب الرجل امرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخطب على خطيبه، فإذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها».

قال ابن حجر في الفتح:

قال الجمهور: هذا النهي للتحريم.

وقال الخطابي: هذا النهي للناديب وليس بنهي تحريم يظل المقعد عند أكثر الفقهاء، كذا قال: ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يظل المقعد.

□ □ □

موافقة المرأة على الخطبة

لا بد من موافقة المرأة على من يتقدم لخطبتها لإقامة الحياة الزوجية على أساس التراضي بين الطرفين وهو أمر لا بد منه لإشاعة المحبة والوثام بين جنسيتي الأسرة وليس للأهل إرغام المرأة بحال من الأحوال على الاقتراح بشخص لا يتحقق معه الوثام الروحي ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر.

جواز النظر إلى الخطوبة

لما كان الزواج هو بناء وطيد الأركان، لذا فقد عنى الإسلام بدراسة العالم والأرجاء وحظر الخلوة والاختلاط في فترة الخطوبة أي سمح بعرض المرأة للزواج ولكن في إطار إيمان جميل بحميتها من هجمات الشياطين والسنة التقولين.

فعلى كل من الرجل والمرأة رؤية بعضهما للآخر قبل الإقدام على الاقتراح فالخارم لا يدخل مَدْخلاً إلا ويعرف خيره من شره قبل الدخول فيه.

قال الأعمش:

«كل تزويج يقع على غير نظر فأخوه هم وغم».

وهذا النظر تدب إليه الشرع ووجب فيه.

فمن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فلينظر».

قال جابر: فخطبت امرأة من بنى سلمة فكنت أختصن لها حتى رأيت منها بعض ما دعاني إليها». (رواه أبو داود وأحمد بإسناد حسن).

وعن المغيرة بن شعبه:

«أنه خطب امرأة فقال له رسول الله ﷺ:

أنظرت إليها؟

قال: لا.

قال: انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما».

أي أجدر أن يؤدم الوفاق بينكما. (رواه النسائي).

قال البغوي في شرح السنة:

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا:

استخارة الخطبة

يستحسن قبل الإقدام على الخطبة من كلا الطرفين أن يستخيرا وريهما في شريك الحياة بعد جمع المعلومات الأولية عنه، وذلك حتى يقيما بينهما على تقوى الله ويمسلا أن للزواج قدسيته والتزامات وتبعات ما فرضت إلا ابتغاء مرضات الله العظيم.

وكيفية الاستخارة للمستخير كما يلي:-

أن يصلى ركعتين من غير المكتوبة ثم يقول هذا الدعاء قبل التسليم:

«اللهم انى استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فيأنتك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر - ويسميه - خيراً لى فى دىنى ودنىا ومعاشى وعاقبة شراً دىنى ودنىا ومعاشى وعاقبة أمرى وعاجله وأجله فأصرفه عنى واصرفنى عنه واقبلولى الخير حيث كان ثم رضى به فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله».

فإذا ما انشرح الصدر إلى الزواج فليقدم على بركة الله.

فالزواج ليس رحلة ترفيحية ولكنه سنة نبوية فيجب أن يحاط بما يليق به من قدسيته وأن يستعد الرجل المؤمن عن التكاليف الغريبة والتقاليد الشيطانية، فنحن أمة مسلمة رضىنا بالله رباً وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً.

والرضا هو السمع والطاعة لكل ما أمر به الله والرسول وجعله منهج حياتنا ونور صلواتنا وريبع قلوبنا.

بهذا وحده يفلح المؤمنون ويحققون ما يصبون إليه من سعادة ورفاهية.

□ □ □

«ياكم والدخول على النساء» فقال رجل من الانتصار: يا رسول الله أتقربت الحمى؟ قال: «الحمى الموت».

قال النبوى فى شرح السنة:

والحمى: جمعة الأحماء، وهم الأصهار من قبل الزوج، والأختان من قبل المرأة، والأصهار تجمع القرىتين أيضاً، وأراد هاتئنا أخصا الزوج فإنه لا يكون محرماً للمرأة، وإن كان أبا الزوج وهو محرم فكيف بمن ليس بمحرم؟

وقوله: «الحمى الموت».

قال أبو عبيد: يقول: فليمت، ولا يفعل ذلك.

وقال ابن الأعرابى: هذه كلمة تقولها العرب، كما تقول الأسد الموت، أى: لقاءه مثل الموت.

فمعنى هذا الكلام:

إن خلوا الحمى معها أشد من خلوة غيره من البهلاء.

قال الإمام: وأراد: احذر الحمى، كما تحذر الموت.

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

عن رجل يدخل على امرأة أخيه وبنات عمه وبنات خاله حل يجوز له ذلك أم لا؟ فأجاب:

لا يجوز له أن يخلو بهن ولكن إذا دخل مع غيره من غير خلوة ولا ربة جاز له ذلك والله أعلم. (مجموع الفتاوى ج ٣٢ ص ٩).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت النبى ﷺ يخطب يقول:

«لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها محرم، ولا تنافس المرأة إلا مع ذى

محرم».

إذا أراد الرجل أن ينكح امرأة، فله أن ينظر إليها، وهو قون الشورى والشافعى وأحمد وإسحاق سواء أذنت المرأة، أو لم تأذن، وإنما ينظر إلى الوجه والكفين فقط، ولا يجوز أن ينظر إليها حاسرة أو أن ينظر إلى شئ من عورتها.

وقال: قال الإمام الخطائى: فى قوله ﷺ:

«هل نظرت؟»

دليل على أن المستحب أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى لا يشق عليها ترك الخطبة إذا لم تعجبه

أما بالنسبة لنظر المرأة إلى الرجل فهذا الحق ثابت لها أيضاً لأنها شريكة له فى رحلة الحياة فلها أن تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبه منها وقد تقدمت الأحاديث النبوية الشريفة التى تنهى عن إجبار المرأة على الزواج من رجل لا توافق عليه.

□ □ □ □

حفل الخلوة بالخطوبة

يحرم غريباً تاماً الخلوة بالخطوبة لأنها محسنة على الخاطب حتى يعتقد عليها ولم يرد الشرع بغير النظر فبقيت على التحريم أما ما نراه حالياً من تهاون الناس فى هذا الشأن بحيث يسمحون لبناتهم أن تخلط الواحدة منهن خطيبها وتخلو معه دون رقابة بحجة أن يدرس كلا منهما سلوك الآخر قبل الزفاف فهذا مما تأباه الشريعة الإسلامية كلية لأنه لا يؤمن مع الخلوة مواءمة ما نهى الله عنه مما يؤدى إلى ضياع شرف المرأة وفساد عفافها وإهدار كرامتها وقد لا يتم الزواج فتتكون قد أضافت إلى ذلك سوء سمعتها مما يؤدى إلى كساد سوق الزواج لها.

وإن الأحاديث التى وردت على لسان الصادق المصوم من تحريم الخلوة يجعل عن الحصر تذكر منها:

ما أخرجه الشيخان عن عقبه بن عامر أن رسول الله ﷺ قال:

وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۚ

[189: 63]

العمل عن الغبطة وآثار ذلك

الخطبة مقدمة تسبق عقد الزواج كثيراً ما يعقبها تقديم المهر كله أو بعضه وتقديم هدايا ومبات تقوية للصلات وتأكيذاً للعلاقة الجديدة وقد يحدث أن يعدل الخطاطب أو هما معاً فهل يؤد ما أعطى الخطبة؟

إن الحنطة مجرد وعد بالزواج فليست عقلاً ملزماً والعدل عن إنجازها حق من الحقوق التي يملكها كل من المتراعيين ولم يجعل الشارع لإخلاف الوعد عقوبة مادية يجازى بمقتضاها الخلف وإن عد ذلك خللاً ذمياً ووصفه بأنه من صفات المنافقين إلا إذا كانت ضرورة ملزمة تقتضي عدم الوفاء، فتقضي الصلح بينهما وصول الله ﷻ إليه قال:

«آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن

ولما حضرت الوفاء عبد الله بن عمر قال:

انظروا فلاناً (الرجل من قريش) فإني قلت له في ابنتي قولاً كمشبه
 العلة وما أحب أن ألقى الله بثلث الفداق وأشهدكم أنني قد زوجته. (تذكرة
 الحافظ).

وما قدمه الخاطب من المهر فله الحق في استرداده لأنه دفع في مقابل الزواج وعضواً عنه وما دام الزواج لم يوجد فبأن المهر لا يستحق شيء منه

فقام رجل فقال: يا رسول الله: إن امرأتى خرجت حاجتي ولاني اكتسبت

قال: «انطلق لحج مع مولاي». (رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم واللفظ له).

وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ:

ولا يغفلون رجل بامرأ: لا تحمل له فإن شالتهما الشيطان إلا محرم.

وعن معمار بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ:

«لأن يُطعن في رأس أحكم بمخيط من حديد خبز له من أن يمس امرأة لا تحمل له». (رواه الطبراني).

قال النووي: (وهذا الحديث ورد بأسانيد صحيحة).

وهكذا فإن ما نراه في مجتمعاتنا اليوم من خروج الخطيب مع خطبته بدون محرم هو بدعة لا يقرها الشرع والدين.

فإن كنت يا أخی المؤمن تؤمس ببنائك على تقوى من الله ورضوان
وليس على شفا حفرة من النار فأجعل بدايك كما أمر شرع الله ولا تتبع
أهواء الذين ضلوا عن منهج الله لأنهم يتنون ببنانهم بمعصية الله ورسوله
فكيف يتظرون بعد ذلك الخير والبركة والطمانية فاعصم بالله أخی المؤمن
وكن كما أراد الله لك.

منها فلم يفعل الموهوب له وتستعمل سنة رسول الله ﷺ كلها ولا يصرب بعضها ببعض.

رأى المفتهاء-

- بالنسبة للمذهب الحنفي-

يرى أن ما أهداه المخاطب لمخطوبته له الحق في استرداده إن كان قائماً على حالته لم يتغير فالأسورة أو الخاتم أو الساعة ونحو ذلك يُرد إلى المخاطب إذا كانت موجودة فإن لم يكن قائماً على حالته بأن فقد أو بيع أو تغير بالزيادة أو كان طمساً فأكمل أو تمسكاً فخطب ثوباً فليس للمخاطب الحق في استرداده ما أهداه أو استرداده بدل منه.

ولما لكية في ذلك تفصيل،

من أن يكون المدول من جهته أو جهتها فإن كان المدول من جهته فلا رجوع له فيما أهداه وإن كان المدول من جهتها فله الرجوع بكل ما أهداه سواء أكان يائساً على حاله أو كان قد حلك فيرجع ببدله إلا إذا كان (عُرف) أو شرط فيجب العمل به.

وعند الشافعية،

تزد الهدية سواء أكانت قائمة أو مالكة فإن كانت قائمة ردت هي ذاتها وإلا ردت قيمتها.

ويجب رده إلى صاحبه إذ أنه حق خالص له وأما الهدايا فحكمها حكم الهبة.

والصحيح أن الهبة لا يجوز الرجوع فيها إذا كانت تبرعاً محضاً لا لأجل العوض لأن الموهوب له حق حين قبض العيب الموهوبة دخلت في ملكه وجاز له التصرف فيها فرجوع الواهب فيها انتزاع للآلح منه بغير رضاه وهذا باطل شرعاً وعقلاً.

فإذا وهب ليتعرض من هبته ورياب عليها فلم يفعل الموهوب له جاز له الرجوع في هبته وللواهب هنا حق الرجوع في هبته وللواهب هنا حق الرجوع فيما وهب لأن هبته على جهة المعارضة فلما لم يتم الزواج كان له حق الرجوع فيما وهب.

والاصل في ذلك:

ما رواه أصحاب السنن عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«لا يحل لرجل أن يخطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يخطي ولده».

وروا عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ قال:

«المائد في هبته كالمائد في قبته».

وعن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال:

«من وهب هبته فهو أحق بها مالم يشب منها».

أي يعرض عنها.

وطريقة الجميع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره صاحب (إعلام الموقعين) قال:

ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع هو من وهب تبرعاً محضاً لا لأجل العوض والواهب الذي له الرجوع هو من وهب ليتعرض من هبته ويتأهب

الوصف التكليفي للزواج

تقصد بهذا العنوان ما يسمى في اصطلاح الأصوليين بالحكم التكليفي وهو كون الزواج مباحاً أو مندوباً أو واجباً أو مكروهاً أو حراماً:-

والمراد بالمباح ما لم يطلبه الشارع لأطلب فعل ولا طلب ترك.

والمندوب: هو ما طلب الشارع فعله طلباً غير لازم أو ما يثاب فاعله، ولا يعاقب بتركه.

والفرض: هو ما طلب على وجه اللزوم فعله بحيث ياتم تاركه.

والمكروه: هو ما تركه خير من فعله، أو هو ما لا يلزم فاعله ويمدح تاركه.

والحرام: وهو ضد الفرض، وهو ما في تركه الشواب وفي فعله العقاب، أو هو ما طلب الشارع الكف عن فعله على وجه الحتم واللزوم.

وقد قال بعض الفقهاء:

إن النكاح تستر به الأحكام الخمسة الفرضية والكراهة والإباحة والتحریم والتدب.

١- فيكون فرضاً أحياناً وذلك إذا كان المكلف يتأكد الوقوع في الزنا إن لم يتزوج، وهو قادر على تكليفات الزواج ووافق من أنه يعدل في معاملة من يتزوج.

ومعكلاً تبين لنا الخطورة الأولى من الخطرات التي تؤدي إلى بناء الأسرة وهي (الخطبة) وفيها من كرامة الإنسان ما فيها، قال الله تعالى:

﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرُّ مِنْ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

وفي الخطبة إتيان البيوت من أبوابها وهذا هو صراط الله المستقيم الذي يدعو الناس إلى العمل في ضوء الشمس دون خداع أو التواء أو مسير في الظلمات أو اتباع لخطرات الشيطان فعلى كل خاطب أن يتق الله ويستقدم الخير فتقوى الله خير الزاد ذخراً وعند الله للآتقياء سعادة الدنيا والآخرة:

﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً نَبِيَّةً وَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التحل: ٩٧].

□ □ □ □ □

عقد الزواج وآثاره

إن عقد الزواج هو الركن الرئيس في الخطرات العملية لبناء الأسرة حيث وضع الإسلام النظام الملزم الذي يجعل اتصال الرجل بالمرأة لتكوين الحياة الزوجية اتصالاً كرتياً مبنياً على رضاها وعلى إيجاب وقبول كعظمتين لهذا الرضا وعلى إسهاد على أن كلا منهما قد أصبح الآخر.

هذا النظام هو الذي ارتضاه الله سبحانه لقيام الأسرة الإسلامية والحياة الزوجية السليمة لرعاية ما يشر عن تلك العلاقة من أبناء هم ربة الحياة الدنيا وأزهارها التي تحتاج إلى الرعاية والعناية الفائقة لأنهم دعائم المجتمع المسلم وعدته في المستقبل.

أركان العقد وشروطه

ولعقد الزواج أركان وشروط تحدث عنها كتب الفقه ونبيتها فيما يلي:

أما أركان العقد فهي: ١- الإيجاب والقبول. ٢-

وشروط انعقاده هي الشروط التي يجب تحقيقها عند إنشاء كل عقد

وهي

١ - ألا يكون أحد الماعدين فاقده الأهلية، فإن كان أحد الماعدين كذلك فبإثره ملغاة لا أثر لها.

٢ - وأن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلو تفرقت المجالس بعد الإيجاب، وقبل القبول بطل الإيجاب.

٣ - ولا يرجع الموجب في إيجابه قبل قبول الآخر. لأنه إذا رجع الموجب في إيجابه قبل القبول ألغى الإيجاب.

٤ - ألا يصدر عن الماعدين الثاني بعد الإيجاب ما يدل على الإعراض كالفصل بكلام أجنبي فبان الفصل بكلام أجنبي إعراض عن الإيجاب ورفض له.

أنفاظ الانعقاد

اتفق أكثر العلماء على انعقاد الزواج بكل لفظ يفيد معنى النكاح مثل: روجتك أو نكحتك.

أما القبول فإنه يعقد بكل لفظ يفيد الرضا والموافقة مثل: قبلت - وافقت - تقبلت.

ب - ويكون أحياناً حراماً إذا كان المكلف غير قادر على نفقات الزواج

ويؤكد الموقع في الظلم إن تزوج، لأن كل ما يفضى إلى الحرام يكون حراماً.

ج - وإذا كان المكلف يطلب على طه أن يقع في الظلم إن تزوج يكون الزواج في هذه الحالة مكرهاً خفية أن يؤدي إلى الظلم المتزوج إذا تزوج.

د - وإذا كان الشخص في حال اعتدال لا يقع في الزنا ولا يشاء إن لم يتزوج فإن فقهاء الحنفية يرون أن الزواج في هذه الحال يكون مندوباً أي أنه يكون سنة يحسن فعله ولا يأثم من تركه.

ولهذا قرر فقهاء الحنفية أن الأصل في النكاح أنه سنة أو مندوب أو مستحب على اختلاف الجارات الواردة في الكتب وكلها بمعنى واحد تقريباً.

والفرضية والكراهة والتحريم نجى لأمور عارضة ترفع النكاح إلى رتبة اللزوم لمقتضى به إلى درجة الحرام.

وهناك قول آخر

إن الزواج في حال الاعتدال فرض وهذا قول الظاهرية، ورواية عن الإمام أحمد، وذهب إليه بعض الشافعية، وذهب إلى أنه فرض كفاية بعض الحنفية.

فإن الصيغة منهما لا ينعقد بها الزواج لاحتمال أن يكون المراد من هذه الألفاظ مجرد الوعد، والوعد بالزواج مستقبلاً ليس عقدًا له في الحال.

٢ - ومن شروط صيغة الزواج أن تكون بعبارة منجزة أى مطلقة غير مقيدة بقيد وذلك مثل أن يقول الرجل للمخاطب: روجتك ابنتي. فيقول المخاطب: قبلت.

فهذه صيغة منجزة.
فإن كانت الصيغة مقيدة بشرط غير محقق في الحال قبل أن يقول المخاطب: إن التزمت بوظيفة تزوجت ابنتك. فيقول الأب: قبلت. فإن الزواج بهذه الصيغة لا ينعقد.

٣ - كذلك لا ينعقد الزواج بالصيغة الدالة على زمن محدد كأن يتزوج مدة شهر أو أكثر أو أقل فإن الزواج لا يحل لأن المقصود منه دوام المعاشرة للتوالد والمحافظة على النسل وتربية الأولاد.

ومن ثم فإنه لا يجوز الزواج المؤقت لتحليل أو زواج اللذة...



واتفق العلماء على جواز العقد بغير اللغة العربية وذلك إذا كان العاقدان أو أحدهما لا يفهم العربية.

ويجوز زواج الآخر من بإشارته إن فهمت كما يصح بيعه لأن الإشارة معنى مفهم وإن لم تفهم إشارة لا يصح منه لأن العقد بين شخصين ولا بد من فهم كل واحد منهما ما يصدر من صاحبه.

ويصح أن يكون الإيجاب والقبول بالكاتبة إذا لم يكونا في مكان واحد كما يصح بالرسول، فيكتب إلي المخطوبة أو وليها كتاباً برسمها أو رسمه، فتجيب أو يجيب بالقبول على أن يكون ذلك بحضور شهود يملسون مفسرون كتاب الإيجاب وشهودون على القبول، بأن تقول مثلاً، روجت نفسي منه أو قبلت، وباطلاعهم على مضمون الكتاب، وإسماعهم القبول، يشهدون على شطري العقد.

شروط صيغة العقد:

اشترط الفقهاء لصياغة العقد شروطاً منها:

١ - أن تكون بلفظين وضماً للماضي، أو وضع أحدهما للماضي والآخر للمستقبل مثل أن يقول العاقد الأول: روجتك ابنتي ويقول القابل: قبلت، أو يقول: أزوجك ابنتي؛ فيقول له: قبلت.

وذلك لأن الصيغة التي اختارها الشرع الحكيم لإنشاء العقود هي صيغة الماضي، لأن دلالتها على حصول الرضا من الطرفين قطعية، ولا تختمل أى معنى آخر. بخلاف الصيغ الدالة على الحال أو الاستقبال، فإنها لا تدل قطعاً على حصول الرضا وقت التكلم.

فلو قال أحدهما: أزوجك ابنتي؟ وقال الآخر: أقبل.

وقال كمال الدين بن الهمام: إن الفاسق إنما يقبل حضوره في الزواج ويعتبر شاهداً فيه إذا لم يكن في حال تلبسه بالفسق، وذكر أن العيب لا تقبل شهادتهم لمعظم شأن المقد، ثم قال: وعلى اعتبار الأولى تنفى شهادة الكارى حال مكرهم وعريدتهم وإن كانوا بحيث يذكرونها بعد الضحوة وهذا الذى أدين به، ثم يقول في موضع آخر: فالحق صحة المقد بحضرة فساق لا في حال فسقهم.

أما الشرط الثانى للصحة:

هو ألا تكون المرأة محرمة على الرجل تحريمًا مؤبدًا أو مؤقتًا فقد تكلمنا عنه في موضوع الخطبة.

النكاح بدون إذن ولي

باطل

أخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذى عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

«أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها».

وأخرج أحمد والأربعة والحاكم عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا نكاح إلا بولي».

وفي لفظ:

«لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل».

شروط الزواج

يشترط لصحة الزواج شرطان:

أحدهما: حضور الشاهدين.

وثانيهما: أن تكون الراه محلاً للمقد، بأن تكون غير محرمة على الرجل مؤقتًا أو مؤبدًا.

ويشترط في الشهادة أن تكون برجلين أو رجل وامرأتين كما يشترط فيهما الحرية والبلوغ والعقل، وسماع كلام المأذنين وفهم الإسلام.

وإذا كانت الزوجة كناية والزوج مسلمًا.

فقد قال الشافعى وأحمد ومحمد وزفر من الحنفية:

لا تجوز شهادة الكنايين.

بل لابد من شهادة المسلمين.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يصح ~~المقد~~ المقعد بشهادة الكنايين.

والصحيح القول الأول لأن الزواج زواج مسلم، فلا بد أن يطلع بين المسلمين، وذلك بحضور الشاهدين المسلمين، ولأن الشهادة على المقد، والمقد يتعلق

بالزوج والزوجة معًا.

فإذا جازت شهادة غير المسلمين فقد كانت على المسلم وغير المسلم ولا

ولاية لغير المسلم على المسلم.

ويشترط العدالة في الشهود كما عند الشافعية وأحمد في رواية عنه،

وأبو حنيفة وأصحابه لا يشترطون العدالة في شهود النكاح.

شروط الزواج

يشترط لصحة الزواج شرطان:

أحدهما: حضور الشاهدين.....

وثانيهما: أن تكون المرأة محللاً للعقد، بأن تكون غير محرمة على الرجل مؤقتاً أو مؤبداً.

ويشترط في الشهادة أن تكون برجلين أو رجل وامرأتين كما يشترط فيهما الحرية والبلوغ والعقل، وسماع كلام العاقلين وفهم الإسلام.

وإذا كانت الزوجة كاتبة والزوج مسلماً.

فقد قال الشافعي وأحمد ومحمد وزفر من الحنفية:

لا تجوز شهادة الكتائبين.

بل لا بد من شهادة المسلمين.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يصح العقد بشهادة الكتائبين، والصحيح القول الأول لأن الزواج زواج مسلم، فلا بد أن يذيع بين المسلمين، وذلك بحضور الشاهدين المسلمين، ولأن الشهادة على العقد، والعقد يتعلق بالزوج والزوجة معاً.

فإذا جازت شهادة غير المسلمين فقد كانت على المسلم وغير المسلم ولا ولاية لغير المسلم على المسلم.

ويشترط العدالة في الشهود كما عند الشافعية وأحمد في رواية عنه، وأبو حنيفة وأصحابه لا يشترطون العدالة في شهود النكاح.

الإسلام وقضايا الأسرة

وقال كمال الدين بن ايهام: إن الفاسق إنما يقبل حضوره في الزواج ويغير شاهداً فيه إذا لم يكن في حال تلبسه بالفسق، وذكر أن العبد لا تقبل شهادتهم لعظم شأن العقد، ثم قال: وعلى اعتبار الأولى تنقضي شهادة السكارى حال سكرهم وعريبتهم وإن كانوا بحيث يذكرون ويتعقد الصحو، وهذا الذي أدبني به، ثم يقول في موضع آخر: فالحق صحة العقد بحضور فاسق لا في حال فسقهم.

أما الشرط الثاني للصحة:

هو ألا تكون المرأة محرمة على الرجل تحريمًا مؤبداً أو مؤقتاً فقد تكلمنا عنه في موضوع الخطبة.

النكاح بدون إذن ولي

باطل

أخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

«أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، وإن اشتجرها فالسلطان ولي من لا ولي لها».

وأخرج أحمد والأربعة والحاكم عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا نكاح إلا بولي».

وفي لفظ:

«لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل».

فلم يخاطب تعالى بالنكاح غير الرجال، ولو كان إلى النساء للذكرهن. (أ. هـ).

وقال الحنفية:

لا يشترط الولي مطلقاً، واحتجوا بحديث ابن عباس: «الأم أحق بنفسها من وليها».

والصحيح هو قول الجمهور من اشتراط الولي، لا سيما في عصرنا الحاضر، حيث يكسر التمييز بالبنات، فيتمن في حبال الأفاق واللصوص وتجار المخدرات والقوادين، ومن يدعون أنهم من أصحاب الأعمال ولا تترك البنت من مصالحها ومستقبلها شيئاً، فتزوج نفسها، وما تلبث أن تكشف الحقيقة للحزنة أمامها.



قال الحافظ ابن حجر في الفتح:

«وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح، فذهب جمهورهم إلى ذلك، وقالوا: لا تزوج المرأة نفسها أصلاً واحتجوا بالأحاديث المذكورة.

وذكر ابن المنذر: أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك.

وقال القرطبي في قوله تعالى:

﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُوْنِسُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]

قال:

في هذه الآية دليل بالنص على أن لا نكاح إلا بولي.

قال محمد بن علي بن الحسين:

النكاح بولي في كتاب الله، ثم قرأ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾

[البقرة: ٢٢١].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

وجه الاحتجاج بالآية والتي تعللها أنه خاطب بالنكاح الرجال، ولم يخاطب به النساء، فكانه قال: لا تنكحوا أيها الأولياء موليائكم للمشركين.

قال القرطبي رحمه الله:

وعما يدل على هذا أيضاً من الكتاب قوله تعالى:

﴿فَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ بَآذِنِ أُولَئِكَ﴾ [النساء: ٢٥].

وقوله تعالى:

﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢].

تبیهات

الأول:

الحكمة في اشتراط الولي في النكاح من العصبية: هي أنها غير مأمونة لتقصان عقلها، وسرعة انخداعها، والتقصود من منعها من الزواج بغير إذن الولي صيانتها عن مباشرة ما يشعر بوقاحتها ودعوتها وميلها إلى الرجال وذلك يتنافى حال أهل الصيانة والمروءة.

(وعصبية الرجل لغة: بوه وقربته لآبيه، أو أوليائه الذكر من ورثته، وسما عصبية لأنهم عصب بنسبه - أي: استكفروا به، وأحاطوا به لحمايته ورفع المدون عنه فمن هنا كان مبنى الولاية على النظر والشفقة، وذلك معتبر بمخلته وهي القرابة، فأقربهم أشفقهم.

الثاني:

يجب على ولي المرأة أن يتقى الله فيمن يزوجه بها، وأن يراعى خصال الزواج، فلا يزوجه ممن ساء خلقه وخلقه أو ضعف دينه، أو قصر عن القيام بحقها، فإن النكاح يشبه الرق والاحتياط في حقها أهم لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها، والزواج قادر على الطلاق بكل حال.

وقال رجل للحسن: قد حطب ابنتي جماعة، فمن أزوجه؟ قال: «من يتقى الله، فإن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفراً باتفاق الأئمة، وإنما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلمة الذين يزوجهون نساءهم لمن يختارونه لغرض، لا لمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو يخلونها حتى تفعل، ويعضلونها عن نكاح من يكون كفراً لها لعداوة أو غرض، وهذا كله من عمل الجاهلية، والظلم والعدوان، وهو مما حرمه الله ورسوله ﷺ واتفق المسلمون على تحريمه، وأوجب الله، على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحة المرأة، لا في أهوائهم كسائر الأولياء والوكلاء عن تصرف لغيره، فإنه يقصد مصلحة من تصرف له، لا يقصد هواه، فبان هذا من الأمانة التي أمر الله أن تؤدي إلى أهلها فقال:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

وهذا من النصيحة الواجبة، وقد قال النبي ﷺ:

«الدين النصيحة، الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «الله ولكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم». والله أعلم. ا. هـ.

الثالث:

روى النسائي بسنده عن علي بن بريدة عن أبيه قال:

«خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فاطمة فقال رسول الله ﷺ:

وذلك أنها تستحق أن تفصح بالإذن، وأن تظهر الرغبة في النكاح، فيستدل بذكرتها على سلامتها من آفة تمنع الجماع، أو سبب لا يصلح معه النكاح. ١. هـ.

حُرمة الزواج بين لا تدين بلدين

سماوي وحل الكفاليات

اتفق الفقهاء على أن المسلم لا يجوز له أن يتزوج من لا تدين بدين سماوي، ويقصدون بالدين السماوي الدين الذي كان له كتاب منزل في زمن نشأته، وله نبى مبعوث ذكر في القرآن الكريم، فكل من تكون غير متدينة بدين سماوي بهذا المعنى لا يحل الزواج منها وتعتبر كالشركة لا يجوز للمسلم العقد عليها وتكون داخلية في عموم النهي في قوله تعالى:

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِنَّ مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْغَفْوَةِ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٢١].

ويقضى هذا لا يحل لمسلم أن يتزوج وثنية، أو بوذية، أو برهمية.

لأن كل أولئك لم يكن لهم كتاب منزل معروف، ولم يعرف لهم نبى مبعوث ذكره القرآن ولو كانوا قد حرفوا الكلم من بعده عن مواضعه وإن الآية الكريمة تشير إلى الحكمة في تحريم الزواج من هؤلاء إذ يدعون إلى النار، أى أن المرأة تشتهوى الرجل بحسنها، وفق طابعها فيستحسن ما تستحسن، ويستحسن ما تشتهين، فلا يستنكر أوثانها، وأول الشر استحسانه.

«إنها صغيرة». فخطبها على فزوجها منه.

قال السدى في حاشيته على النسائي:

قوله:

فخطبها على. أى: حشَب ذلك بلا مهلة، كما تدل عليه الفاء، فلم أنه لاحظ للصغر بالنظر إليهما، وما بقى ذاك بالنظر إلى على، فزوجها منه، فقيه أن الموافقة في السن أو المقاربة مرعية لكونها أقرب إلى الموافقة، نعم قد يترك ذلك لما هو أعلى منه، كما في تزويج عائشة رضي الله تعالى عنها، والله أعلم.

الرابع:

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال:

«أمرنا النساء في باتنتين».

قال ابن الأثير:

«أمرنا النساء أى: استأذنوهن وشاوروهن».

قال الخطابى: وهو أمر استحياب من جهة استجابة أنفسهن وحسن المشورة معهن، لأن في ذلك بقاء الصحة بين البنت وزوجها، إذا كان يرفض الأم، خوفاً من وقوع الوحشة بينهما إذا لم يكن برضاها، إذ البتات إلى الامتهات أميل، وفي سماع قولهن أرغب، ولأن المرأة ربما علمت من حال بنتها - الخافى عن أبيها - أمراً لا يصلح معه النكاح، من علة تكون بها، أو آفة تمنع من وفاء حقوق النكاح، وعلى نحو هذا تناول قوله ﷺ:

«لا تزوج البكر إلا بإذنها، وإذنها سكوتها».

فيكون الزواج قطعاً محرماً وأما إذا لم يكن هناك خطر، أو كان هناك طمع في إسلامها فلا وجه للقول بالتحريم والله أعلم.

هذا وقد كره العلماء نكاح الحرية لئلا يولد له فيهم قيتنصروا وتجري عليهم أحكامهم.

هذا ومن المقرر شرعاً أن المرتدة عن الإسلام لا تعتبر ذات دين، ولو انتقلت من الإسلام إلى دين كتابي، ولذلك لا يحل للمسلم أن يتزوج مرتدة، كما لا يتزوج المسلمة مرتدّاً، بل إن المسلم إن ارتدّت زوجته فسخ النكاح وأنهى وذلك لأن الارتداد جريمة عقوبتها للرجل القتل، وللمرأة الحبس.

ولقد اتفق على أن عبدة الأوثان مشركون لا تنكح نساؤهم، وعلى أن اليهود والنصارى كتابيون تنكح نساؤهم.

ولقد اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للمسلمة أن تتزوج غير مسلم سواء أكان مشركاً أم كان كتابياً، وقد ثبت ذلك التحريم بنص القرآن الكريم والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لِهِنَّ وَلَا لَهُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحة: ٢١٠].

وأما السنة، فقد وردت الآثار الصحاح عن السلف الصالح أنهم كانوا يفرقون بين النصراني ووجه إذا أسلمت.

روى أن رجلاً من بني تغلب أسلمت ووجه ولبي هو أن يسلم، ففرق عمر بينهما.

هذا وقد قال جمهور الفقهاء إنه يحل للمؤمن أن يتزوج الكتابية فيجوز أن يتزوج اليهودية والنصرانية وذلك لقوله تعالى:

﴿الْيَوْمَ أَحْلَى لَكُمْ الطَّيَّاتِ وَطَعَاءُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَاءُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

وهذا نص صريح محكم في حل نساء أهل الكتاب، إذ هذه الآية من آخر آيات القرآن نزولاً أو في آخر السور نزولاً على الأقل. ولأن الصحابة قد أجمعوا - إلا عبد الله بن عمر - على أن رواج الكتابيات يجوز - ولقد روى أن بعضهم تزوج كتابيات فعلاً، كطلحة بن عبيد الله.

ويجب أن نقرر هنا أن الأولى للمسلم ألا يتزوج إلا مسلمة لتسام الاتفة من كل وجه، ولقد كان سيدنا عمر بن الخطاب يوليخى بنهى عن الزواج من الكتابيات إلا لفرض سياسي يقصد به جمع القلوب وتأييدها أو نحو ذلك.

ولما فرق الشارع الإسلامي بين الوثنية والكتابية لأن الوثنية كما قلنا لا تلقى في جملة مبادئها الخلقية مع المسلم، بل دينها منافر كل المناقاة لدينه قأما أن تستقر به فتضعف دينه وتفسد نسله، وأما أن تكون المناقاة، فلا تكون عشرة أما الكتابية فإنها في لب التفصال الاجتماعي تلتقى مع المسلم إذ أصول الأديان السماوية في أصلها واحد، ندوام العشرة معتدلة من غير استهواء يمكن على أن الأولى كما قلنا ألا يتزوج المسلم غير المسلمة.

ولعل ابن عمر كره الزواج بالكتابيات ومنع منه، خشية على الزوج أو على الأولاد من الفتنة، فإن الحياة الزوجية تدعو إلى المحبة، وربما قويت المحبة فصارت سبباً إلى ميل الزوج إلى دينها والأولاد يميلون إلى أهم أكثر، فربما كان هذا سبباً في تأثرهم بدين النصرانية أو اليهودية فيكون هذا الزواج خطراً على الأولاد، فإذا كان ثمة خشية من الفتنة على الزوج أو الأولاد،

وروى عن ابن عباس أنه قال: **.....**

«إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها فهي أمك لنفسها».

وبهذا استفاضت الأخبار عن أصحاب الرسول ﷺ وهو أمر لا يعرف بالرأي، فلا بد أن يكونوا قد سمعوا من الرسول ﷺ ما ينزل عليه حكمهم وقد انعقد إجماعهم على ذلك، فكان ذلك بالإجماع مع نص القرآن - حجة قاطعة لا مجال للشك فيه.

تبيهاات

ومن الحق علينا في هذا المقام أن نذكر ما يجب توافره ليعتبر الشخص قد دخل في الإسلام، ثم الآثار المترتبة على دخوله، وقد ذكرنا أنه إذا أسلمت الزوجة وأبى زوجها الإسلام يفرق بينهما ويجب عليها العدة إن كان دخوله، ويجب المهر.

وإن لم يكن دخوله لا حقيقى ولا حكى لا تثبت علة ويجب نصف المهر، أو النقة إن لم يكن ثمة مهر مسمى وقت العقد.

وإن أسلم الزوج وزوجته كتابية بقيت في عصمتها.

ولكن ملك عليها كل ما يملك الزوج المسلم، فله حق تطليقها، وله حق التزوج عليها إلى أن يبلغ العدد معها أربعاً، لأنه إذ قد دخل في الإسلام صارت له حقوق المسلم.

ولكن متى يعتبر مسلماً؟.

أرجح مجرد أن يقول: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله». أم لا بد من الإشهار ويكتفى به، أم لا بد من شروط أخرى؟ يجب بيان ذلك، لكان هذه المسألة من الخطر الاجتماعى، ولاتخاذ بعض الناس في مصر الأديان هزواً

ولمباً، فإنه يعلن الشخص إسلامه ليقرب بينه وبين زوجته أو ليتزوج مسلمة، حتى إذا قضى لبائته عاد إلى دينه، أو أظهر حقيقة بمساره أصح.

وقد كان ذلك موضع نظر أمام محاكم الجنابات. لهذا نقول إنه لا حاجة إلى الإشهار الشرعى لوصف الشخص بالإسلام بل الإشهار توثيق.

الفرص منه الشهر والإعلام، وعده في الإحصاء في صفوف المسلمين، وإنما الأمر الجمهوري هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن يظهر منه الإذعان لكل ما جاء به الكتاب والسنة، وكل ما ثبت من الدين بالضرورة ومن المقرر أن تنتظر في الحكم على الشخص بالإسلام إلا بالظاهر فإذا شهد الشخص بشهادة الإسلام فهو مسلم بشرط ألا يظهر منه في عامة أحواله ما يناقضها فالشهادة لا تثبت الإسلام إن كان ثمة ما يناقض معناها. أو ما تدل على أنه مازال على دينه القديم.

وقد فهم بعض الناس أنه إذا نطق بشهادة الإسلام فهو مسلم وإن كان يظهر منه ما يناقضها، كمن يعلن الإسلام، ويسلم في نفقات الكنيسة ويتخذ الصليب شعاره، ويصلى صلاة المسيحيين وأدلى أحد الملحامين بذلك لدى القضاء المصرى، والحقيقة غير ذلك، ولهذا نتل لك النصوص المقررة للحقيقة.

جاء في شرح العقائد النسبية للفتاوى:

«لو فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به النى محمد ﷺ وأقر به، وعمل به، ومع ذلك شد الزنار بالاختيار، أو سجد للصنم بالاختيار لمجمله كافراً، لأن النى ﷺ جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار، ولقد جاء في

ليس للمأذون أن يباشر زواج من لا ولى له من الإيتام، ولا العتق الذي يكون أحد الطرفين تابعا لدولة أجنبية، أو كان غير مسلم، وإنما ذلك كله من اختصاص القضاء.

ب - قد جعل لهذا الزواج وثيقة خاصة؛ قد دون فيها ما للزوج من حقوق شرعية بمقتضى هذا الزواج، حتى تكون على بينة من الأمر عند الإقدام على الزواج، وتسلمى هذه الأحكام على الزوجة وتعرف بكل ما تدل عليه، لتكون عارقة مالها وما عليها، راضية بذلك ملتزمة إياه.

ج - وقد نص في الوثيقة:

١ - على أن للزوج أن يشترج متى وثلاث ورباع رضيت بذلك الزوجة أو كرهت.

٢ - وعلى أن له أن يطلق متى شاء قبلت أو عارضت، وإذا طلقها طلاقا رجعيا، فله أن يراجعها في أثناء العدة ولو عارضت في ذلك، وإذا كان الطلاق بانسنا، فليس له أن يعيدها إلا بعقد ومهبر جديدين، إذا كانت اليسونة صغرى، وإذا كانت اليسونة كبرى، فليس له أن يتزوجها إلا إذا تزوجت زوجا آخر، ودخل بها، ثم طلقها وانتهت عدتها وأنه إذا طلقها قبل الدخول فلها نصف المهر المسمى وإذا طلقها بعد الدخول، فلها المهر المسمى كاملا أو مهر التل وإن طلقها قبل الدخول، ولا تسمية عند العقد فلها النعمة حسب تقدير القاضي أو اتفاقهما.

٣ - ونص أيضا على أنه له أن يلزمها بالطاعة في مسكنه الشرعى، ويمنعها من الخروج إلا بإذنه، وأنها تستحق النفقة وقت الزواج وفي العدة.

حاشية الشرح السابق ما نصه: «الذكر في شرح المقاصد وغيره أن الإيمان المنجى لا يقارن شيئا من أمارات التكذيب، وأن التصديق المقارن لشيء منها لا اعتداد به».

فيجب أن يتنبه القضاء لذلك وتحققه إن بدرت بوادر تملن مستور أمره وأنه يخفى مالا يبديه، فإن فريقا من الناس قد اتخذوا الأديان هزوا وذريعة لإشباع الرغبات المادية، كإعلان الإسلام ليتزوج مسلمة ويقضى منها آريا كما ذكرنا، أو يعلن الإسلام ليطلق امراته، ولا يسهل الطلاق في دينه أو يعلن الإسلام كيدا للأمة، وليسهل عليه تدبير الشر، وهو عقاب الردة.



إجراءات لزواج المسلم بالكتابية

ذكرنا أنه يجوز للمسلم أن يتزوج الكتابية، وأنه إن تزوج المسلم الكتابية يكون له عليها كل حقوق الزوج المسلم مع المسلمة ويكون لها كل حقوق المسلمة مع ملاحظة أن لا تورث بينهما، لأن شرط التوارث بين المسلم وغيره اتحاد الدين، ومع ملاحظة أن الأولاد جميعا يكونون مسلمين بلا فرق بين الذكر والأنثى.

ولما كانت هناك مظنة أن تجهل الكتابية ما قرره الإسلام من حقوق، وآثار للزواج احتاط ولى الأمر في مصر، واتبعت النظم الآتية في توثيق زواج هؤلاء الكتابيات.

١ - لا يتولى الموثق المدين لمقصود الزواج المسمى بالمأذون التوثيق بل يتولى القاضي الشرعى، وذلك بنص المادة ٢٧ من لائحة المأذنين، فقد جاء فيها:

والوكيل في عقد الزواج سفير ومسير لا يرجع إليه شيء من حقوق العقد، فلا يطالب بالمهر، إن كان وكيل الزوج، ولا يتسلم المهر إن كان وكيل الزوجة، ولا يضمن شيئاً عما يتعلق بذلك، إلا إذا كتبت هناك كفاالة صريحة من جانبه، والوكيل كذلك لا يقبض المهر إلا إذا كتبه مآذوناً بملك صراحة أو دلالة، وقبضه في هذه الحال بشوكل آخر غير توكيل الزواج وهو التوكيل بالقبض، وقد قالوا: إن من الإذن بالقبض دلالة أن يقبض الأب أو الجد المهر، وتسكت البنت البكر الرسيبة عن المطالبة به عن العقد، فإنه في هذه الحال يعتبر قبض الأب أو الجد قبضاً منها، وتبرأ ذمة الزوج، وليس لها أن تطالب من بعد، لأن سكوتها، وهي ترى وكيلها هذا يقبض وتركها المطالبة وقت العقد اعترافاً منها بقبضه، ولأن الظاهر أنها ترضى بقبض الأب والجد، لأن كليهما يقبض مهرها فيضم إليه أمثاله ويجهزها به، ولأن العرف جرى على أن هذين الوكيلين في حال توليها العقد يقبضان المهر.

وإن كانت الموكلة ثيباً، أو كان الوكيل في العقد غير الأب والجد فلا يعد السكوت رضا، ولا بد من الإذن الصريح، ولا تبرأ ذمة الزوج بتسليم الوكيل، لأن السكوت في جانبها لا يعد رضا، إذ هي لا تستحي من الإذن الصريح.

الحقوق الزوجية

قال العلماء:

إذا وقع عقد الزواج صحيحاً نافلاً ترتبت عليه آثاره، ووجبت بمقتضاه الحقوق الزوجية.

- ٤ - كما نص على أن الأولاد الذين تروكهم من المسلم يكونون مسلمين تبعاً لدين أبيهم.
- ٥ - وعلى أنه لا توارث بينها وبين زوجها إذا مات أحدهما، لأن شرط إرث المسلم اتحاد الدين وأن الأولاد يوثقون بأبهم، ولا يوثقونها.
- ٦ - ونص على أن لها حق الحضانة، إلا إذا رأى القاضي ما يمنع من بقاء الأولاد تحت سلطانتها.
- وأن لها الحق في إرضاع أولادها وأن اجرة الرضاعة والحضانة على أبيهم. ا. هـ.

الوكالة في الزواج

من القواعد المقررة أن من ملك تصرفاً ملك التوكيل فيه إن كان في ذاته يقبل الإثابة، وعقد الزواج يقبل الإثابة، فيجوز التوكيل فيه، فبذلك صاحب الشأن أو وليه أن يوكل فيه، ويصح من الرجل والمرأة على سواء. عند أبي حنيفة، لأنه يجيز لها أن تنسئ العقد بنفسها ومن يتولاه يكون وكيلاً عنها إذا كانت بالغة عاقلة، وعند جمهور الفقهاء ولها يتولى عنها من غير توكيل، إذ هو الذي يملك إنشاء العقد، وإن كان لا بد من رأيها، فلا حاجة إلى توكيل، إنما الحاجة إلى رضاها.

ولا حاجة في التوكيل إلى شهادة، لأن التوكيل ليس جزءاً من عقد الزواج ولكن تستحسن الشهادة حتى لا تجرى مشاحة في صفة العاقد.

٤ - غش الطرف عن الهفوات والأخطاء، وخاصة غير المقصود منها

السوء في الأقوال والسلوك بين الزوجين إذ:

من ذا الذي ماساء قط

ومن له الحسنى فقط

٥ - المشاركة الزوجية في الأفراح والأحزان، في الهموم والمطالب،

وما أجمل كلام أبي الدرداء رضي الله عنه لزوجته:

إذا رأيته غصبت فرضي، وإذا رأيته غصبي وضيتك، وإلا لم

نضضب.

٦ - أن يصحح كل منهما قربه في طاعة الله تعالى، وبطاعته في

ذلك.

٧ - تزيين الزوجين:

امتن الله سبحانه على عباده بما أنزل إليهم من الزينة التي تحسن هيأتهم

ومنازلهم فقال تعالى:

﴿يَا بَنِي آدَمُ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سِوَاءَكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ

التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف ٣٦] وحاجت السنة النبوية تحض المسلمين

رجالاً ونساءً على حسن الهيئة والنظافة قال رسول الله ﷺ:

«من كان له شعر فليكرمه». (أخرجه أبو داود).

وتزيين المرأة لزوجها، وكذا الرجل لزوجته ينبغي أن يتخذ منه الزوجان

الحظ المناسب، لأنه من أسباب الألفة والمودة، ولهما جعل الشارع الزينة حقاً

مشروعاً لكل منهما على صاحبه.

- وهي:

١ - حقوق واجبة للزوجة على زوجها.

٢ - حقوق واجبة للزوج على زوجته:

٣ - حقوق مشتركة بينهما.

وقيام كل من الزوجين بواجبه والاضطلاع بمسئوليته هو الذي يوفر

أسباب الاطمئنان والهدوء النفسى وبذلك تتم السعادة الزوجية.

أولاً: الحقوق والآداب المشتركة بين الزوجين:

١ - حل العشرة الزوجية واستمتاع كل من الزوجين بالآخر وهذا

الحل مشترك بينهما فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها منه وهذا

الاستمتاع حق للزوجين ولا يحصل إلا بمشاركتها معاً لأنه لا يمكن أن

ينفرد به أحدهما.

٢ - حرمة المصاهرة، والثوارث بين الزوجين، فبان العشرة لما

حلت بين الزوجين ربطت بينهما لحمة تشبه لحمة النسب أو أقوى ثم

يربط بين أسرتهما برباط المصاهرة، فصارا كأنهما أسرة واحدة،

ولذلك ثبتت بينهما حرمة المصاهرة، ثم ثبت الثوارث بسبب أن حل

المشرة أو الصلة بين الزوجين بما هو مثل القرابة، وإذا كانت القرابة

تثبت الميراث، فالزوجية أيضاً تثبت الميراث بين الزوجين، تلك هي

شريعة اللطيف الخبير.

٣ - المباشرة بالمسروف: فيجب على كل من الزوجين أن يعاشر

الآخر بالمعروف حتى يسودهما الوثام ويظهرهما السلام.

فلا تنقص واحدة في المعاملة عن الأخرى، بل عليه المساواة في المعاملة الظاهرة بينهما، وذلك شرط الحل دنیا، فقد قال تعالى:

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَرَأِدَةٌ﴾ [النساء: ١٢].

والعدل الظاهر هو المطلوب، أما المساواة في المحبة الغلبية، فليست بمطلوبة، ولذلك كان النبي ﷺ يقسم بين زوجته ثم يقول:

«اللهم إن هذا قسمي فيما أملك فلا توأخذي فيما تملك ولا أملك».

والعدل الظاهر هو:

أولاً: القسم في البيات بأن يبيت عند الواحدة بمقدار المدة التي يبيتها عند الأخرى، ولا يفرق في ذلك بين البكر والشيب والتقدمة والجديدة، والمعجوز والشابة، والسلمة والكتلية، وهذا عند أبي حنيفة وأصحابه وذلك لأن السبب الذي يربطه بكل واحدة منهن هو الزوجية وهي قدر مشترك عند هؤلاء جميعاً، وإذا اتخذ سبب العلاقة الشرعية وجبت المساواة فيها. ولا يسقط القسم إلا في السفر، فإن له في سفره أن يصطحب أياً واحدة أراد، وإن قدم من السفر فليس عليه أن يقيم عند الأخرى بمقدار المدة التي صاحبه هذه فيها، ولكن الأفضل أن يختار عند السفر واحدة منهن بالقرعة، وأوجب بعض الفقهاء ذلك لتطيب نفس الأخرى ولا تحس بمرارة التفضيل، وزيادة المحبة لضررتها.

ولصاحبة الحق في القسم أن تنزل عنه الأخرى، لأن القسم حقها.

ولقد روى أن سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ نزلت عن حقها في القسم لعائشة رضي الله عنها.

وثاني الأمرين اللذين يتكون منهما العدل الظاهر بين الأزواج: المساواة

فينبغي للرجل أن يزين لزوجته بما يناسب روحته. كد يجب أن يرى امرأته تزنان له أيضاً، فإنها يعجبها منه ما يعجبه منه. وقد نبه نسلف ذلك من قوله تعالى:

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

قال ابن عباس رضي الله عنهما:

أبني لأتزين لامرأتي كما تزين لي لهذه الآية

ثانياً، حقوق الزوجة على زوجها:

للزوجة على زوجها حقوق:

أولها: العدل.

ويكون العدل من المتزوج بإحداة أن يعاملها بحسب تمامه به، بحيث لو فعلت به مثل الذي يفعل بها لقبله منها، ويشكر قوله تعالى:

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

وإن تلك الدرجة قد حددها الشارع بالطاعة والتأديب غير الجافي، والقرار في بيته، ولقد قال تعالى:

﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٩].

وفسر بعض العلماء الماشرة بالمعروف بأن يعاملها بما يجب أن تعامله به، ولقد قال النبي ﷺ:

«خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي» أما إذا كان متزوجاً أكثر من واحدة فالعدل تشعب نواحيه، فيصبح مطالباً بالعدل معهن جميعاً، فلا يظلمهن، بل يعاملهن بما يجب أن يعاملنه به، ويكون مطالباً بالعدل بينهن،

أما القضية الثانية:

وهي أن المهر ليس شرط صحة، فقد ثبت بالقرآن والسنة، أما القرآن

فقول تعالى:

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ عَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. فدللت هذه الآية على أنه لا زور إن كان طلاق قبل الدخول في عقد لم يسم فيه مهر، ولا طلاق إذ أنه لا زور إذا كان الطلاق قبل الدخول في عقد لم يسم فيه مهر، ولا طلاق إذا لم يكن عقد صحيح، فكان هذا دليلاً على أن العقد يتمد صحيحاً إذا لم يسم مهر فيه، ولو كان المهر شرطاً للصحة ما صح عقد الزواج من غير تسمية مهر.

أما السنة فقد روى أن سائلاً سأل عبد الله بن مسعود عن امرأة مات عنها زوجها، ولم يكن قد فرض لها شيئاً، فجعل يروده شهراً ثم قال القول فيه برأى، فإن بك صواباً فمن الله ورسوله، وإن بك خطأ فمن ابن أم عبد.

وفي رواية: فمضى ومن الشيطان، والله ورسوله بريتان: أرى لها مهر مثلها لا وكن ولا شطط. فقام رجلاً، وقال لا تشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة يقال لها يروح بنت راشد رجل قضيتك هذه فسر ابن مسعود بذلك سروراً لم يرقط مثله بعد إسلامه، لا وافق قضائه قضاء رسول الله ﷺ.

وهذا الحديث يدل على أن الزواج من غير ذكر مهر صحيح، وأن المهر ليس شرطاً للصحة، وأن الواجب عند عدم تسمية مهر هو مهر مثلها.

في النفقة بشعبيها الثلاث، وهي الطعام، والسكنى، والكسوة، وهذا قول جمهور الفقهاء.

هذا. ويرى المالكية والحنابلة أنه لا تحجب النسوة بين الزوجات في النفقة فإذا قام الزوج لكل واحدة بما يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء منهن بما شاء.

هذا هو الحق الأول من حقوق الزوجة، وثانيها المهر، وثالثها النفقة.

ولا كان هذان الحقان لهما أحكام تفصيلية، كان لابد من بيانها بالتفصيل، وإفراد باب قائم بذاته لكل واحد منهما.



المهر

المهر حق من حقوق الزوجة على زوجها، وهو حكم من أحكام عقد الزواج، أي أثر من آثاره، وليس شرط صحة، ولما ينعقد الزواج من غير ذكر المهر، بل ينعقد الزواج ويلزم المهر، ولو اتفق الزوجان على أن لا مهر. فهنا قضيتان: إحداهما وجوب المهر، والثانية وجوبه على أنه أثر، لا شرط.

ولذلك وجب أن تثبت النفقتين من النصوص الإسلامية.

أما القضية الأولى: فقد ثبت بالقرآن الكريم، فقد قال تعالى:

﴿وَأُولُوا النِّسَاءِ صَدَقَاتُهُنَّ نِكَاحٌ﴾ [النساء: ٤].

وقوله تعالى:

﴿وَأُولُوا النِّسَاءِ صَدَقَاتُهُنَّ نِكَاحٌ﴾ [النساء: ٤].

فدللت هاتان الآيتان على أن المهر واجب بإيجاب الشارع.

وإذا كان المهر أثرًا من آثار العقد في الزوج الصحيح؟ فهو حق للمرأة ولها أن تسقطه، وتبرئ زوجها منه، إن كان دينا لم يقبضه ولها أن تهبه له إن قبضته أو كان عينا، سادعت من أهل التبرع واستوفى الأبرار أو الهبة شروطهما المقررة لها شرعا.



قضايا المهر

لما كان الإسلام صالحًا لكل زمان وفي كل مكان فإنه لم يحدد للمهر مقدارًا معلومًا لا يجحد عنه الزوجان إذ الناس يختلفون في الغنى والفقر ويتفاوتون في السعة والفقير.

وقد جاءت النصوص دالة على أن المهر شيء له قيمة فيجوز أن يكون خائنًا من حديد أو قديمًا من تمر أو تمليرًا لكتاب الله إذا تراضى عليه المتعاقدان.

عن عامر بن ربيعة أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على ثعلين فقال

رسول الله ﷺ:

«أرضيت عن نفسك ومالك بتعلين؟».

فقال: نعم. فأجازه. (رواه أحمد).

وفى حديث الواهبة:

«فقام رجل فقال: زوجنيها يا رسول الله. فقال ﷺ: ما تصدقها؟ قال: إزارى. قال: إن أصدقها إزارك جلست ولا إزار لك، الشمس ولو خائنًا من

وشرع المهر على أنه هدية لازمة وهبته مقرر، وليس عوضًا كما فهم بعض الناس، ولذلك قال كمال الدين بن الهمام:

إنه شرع إبانة لشرف عقد الزواج.

إذ لم يشرع بدلا، كالسمن والأجرة، وإلا وجب تقديم تسمية، ولقد ساء القرآن الكريم صدقة ونحلة، فقد قال تعالى:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]. أى عطاء.

وهذا التعبير يدل على أن المهر شرع ليكون هدية من الزوج لزوجته ولكنها هدية لازمة مترابطة من غير وكس ولا شطط، ومن غير عنت ولا إجهاد.

فالمهر شرع على ذلك هدية لتقريب القلوب، ولذلك منع النبي ﷺ على من أبى طالب من الدخول على زوجته فاطمة بنته ﷺ حتى يعطيها شيئا من المهر.

هذا وفى وجوب المهر فوائد ذكرها صاحب البدائع. قال:

إن ملك النكاح لم يشرع له بل لتناصد أخرى لا حصول لها إلا بالدوام على النكاح، والقرار عليه لا يدوم إلا بوجوب المهر بنفس العقد، لما تجرى بين الزوجين من الأسباب التي قد تحمل الزوج على الطلاق.

من الوحشية والخسوة، فلو لم يجب المهر بنفس العقد لا يبالي الزوج عن إزالة الملك بأدنى خشونة تحدث بينهما، ولأنه لا يشق عليه إزالته، ولأن مصالح النكاح ومقاصده لا تحصل إلا بالموافقة ولا تحصل الموافقة إلا إذا كانت المرأة عزيزة مكرومة عند الزوج ولا عزة إلا بالنسداد طريق الوصول إليها إلا بما لا يخطر عنده، لأن ما ضاق طريق إصابته يفر على الأعين وما تيسر طريق إصابته يهون في الأعين ومنى هانت في عين الزوج تسلمها الرخصة، فلا تحصل مقاصد النكاح.

حديثه. فالتمس فلم يجد. فقال النبي ﷺ: أمك شيء من القرآن؟ قال: نعم، سورة كذا وسورة كذا. فقال النبي ﷺ: زوجتكها بما أمك من القرآن.

(رواه البخاري)

وعن أنس: أن أباطلحة خطب أم سليم فقالت: والله ما مثلك يرد ولكنك كافر وأنا مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فإن تسلم فذلك مهري ولا أسالك غيره فكان ذلك مهرها.

فلو كان النساء كمثلهن هذا

لفضل النساء على الرجال

فما السائب لاسم الشمس عيب

ولا التذكير فخير للسهل

وفي الأحاديث السابقة دلالة على أن المهر يجوز بالشئ القليل وبالشفعة.

وقد زوج سعيد بن المسيب ابنة علي درهمين ولم ينكر عليه أحد بل عد ذلك من مناقبه وقضائه.

قال الإمام الشافعي رحمه الله:

والقصص في المهر أحب إلينا، واستحب أن لا يزيد في المهر على ما أصدق رسول الله ﷺ ساءه وبناؤه، وذلك حممانة درهم. (من كتاب الأم).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

فمن دعت نفسه إلى أن يزيد صداق ابنة علي صداق بنات رسول الله ﷺ

اللاتي من خير خلق الله في كل فضيلة، ومن أفضل نساء العالمين في كل صفة فهو جاهل أحقق، وكذلك صداق أمهات المؤمنين، وهذا مع القدرة واليسار، فأما الفقير ونحوه فلا ينبغي له أن يصدق المرأة إلا ما يقدر على وقائه من غير مشقة.

فليس من الإسلام إذن تلك النظرة التجارية التي تسيطر على أفكار طائفة من الناس، فيغالون في المهور، حتى أنه لا يكاد يخرج بعضهم عن عقد زواج إلا وهم يتحدثون عن المهر، وكم يبلغ من الأرقام القياسية!؟

كأنما خرجوا من حلبة سباق أو مزبدة، فالمرأة ليست سلعة في سوق الزواج كي تسلك بها المنهج التجاري.

فمن عائشة رضي عنها أن النبي ﷺ قال:

«إن من يمن المرأة تسير خطبتها، وتسير صداقها، وتسير رحمها».

(رواه أحمد والبيهقي وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير).

وفي رواية الطبراني أن عروة راوي الحديث عن عائشة قال:

وأقول: إن من أول شأنها أن يكثر صداقها.

ومعنى تسير الرحم أن تكون سريرة الحمل، كثيرة النسل.



واستحللتهم لزوجهن بكلمة الله، لكم عليهن ألا يزوجنكم من غير أنفسكم أحد نكروهن، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف.

وعن معاوية بن حيدة بنحوه قال:

قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال:

«أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسبت، ولا تضيّع الوجه، ولا

تضرب».

وعنى رواية الإمام أحمد بزيادة:

«ولا تهجر إلا في البيت، كيف وقد أفضى بعضكم إلى بعض، إلا بما

حل عليهن». (رواه أبو داود والحاكم وصححه ووافقه الذهبي وكذلك رواه أحمد والزيادة له).

وأما القياس فإنه من التواعد المقررة في الفقه أن من حبس لحق غيره فنفقته واجبة عليه، فالنفي، والوالي، والغاضى، وغير هؤلاء من العاملين في الدولة نفقاتهم تجب في بيت المال، لأنهم حبسوا أنفسهم عن طلب الرزق لمنفعة الدولة فحق عليها أن تقدم لهم ما يكفهم وأهلهم بالمعروف ولقد حبت الزوجة نفسها للقيام على البيت ورعاية شؤونه، فحق لها النفقة جزاء الاحتباس.

ولقد انعقد إجماع المسلمين على ذلك من عهد النبي ﷺ إلى الآن لم يخالف في ذلك أحد.

لقد اقتضى منطق العدالة الإسلامية أن يقوم الزوج بالإتيان على زوجته مقابل احتباسها عليه وطاعتها له والإرعاء لئلا وحضانة أولاده والقيام على تدبير شأنه فكل حقوق وعلى كل واجبات وقد صدق الحكم العدل إذ يقول:

﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٢٨].

النفقة

ومن حقوق الزوجة وجوب نفقتها على زوجها وهي تشمل الطعام، والشراب، والملبس، وما تحتاج إليه الزوجة لقوام بدنها وقوته وينبغي أن يطعمها وأولادها حلالاً لا إثم فيه ولا شبهة وقد كانت الزوجة من السلف الصالح تقول لزوجها إذا خرج إلى عمله:

«اتق الله، وإياك والكسب الحرام، فإننا نصبر على الجوع والضر ولا نصبر على النار».

وقد ثبت وجوب النفقة بالكتاب والسنة والقياس والإجماع.

أما الكتاب فنقله تعالى:

﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٣٣].

والمراد بهن: الزوجات من الأمهات.

وقوله تعالى في حق المطلقات:

﴿لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها﴾ [الطلاق: ٧].

وقوله تعالى في حق المطلقات أيضاً:

﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ [الطلاق: ٦]. وإذا كان ذلك حق المطلقات في أثناء المدة فحق الزوجات أوجب.

وأما الحديث: فنقله ﷺ في حجة الوداع:

«واتقوا الله في النساء فإنهن عندكم أخلقوهن بأمانة الله

هذا كله إذا كان مرضها قبل أن تزف إليه، أما إذا زوّت سليمة ثم مرضت فلها النفقة ما دامت في بيت الزوجية، ولو كان مرضها مرضاً، وذلك لأن الاحتباس قد تم كسلاً، والمرض عارض، وهو كيشما كان قابل للزوال والحقوق الدائمة لا تسقط بالأمور العارضة، ولأن حسن العشرة يوجب أن يحتل كل واحد منهما صاحبه في مرضه وسقمه.

ولقد جاء في فتح القدير:

«أن شمس الأئمة الحلواني قال: إذا مرضت مرضاً لا يمكن الانتفاع معه تسقط النفقة، ولكن الأولى بالأخذ بما ذكرنا، وهو وجوب النفقة لأنه المتفق مع معنى الزوجية وغايتها السامية.

تقدير النفقة:

وجوب النفقة قسمان: وجوب تمكين، وجوب تمليك.

فوجوب التمكين يكون بأن يعدها النفقة بأنواعها الثلاثة، فيقدم لها الطعام الذي يحتاج إليه، والكسوة التي تليق بها وبعد المسكن الذي تسكنه والأصل في الوجوب هو هذا التمكين، فإن لم يكن، انتقل الوجوب إلى التمليك، وهو أن يقدم مقداراً من المال، يكفي طعامها وكسوتها وسكنها، وتعطى ذلك المقدار كل شهر أو كل أسبوع على حسب اتفاقهما، أو على حسب العرف السني يسير عليه حكم القضاء بها، وتقدر النفقة في هذه الحال على حسب الأحوال غلاء ورخصاً، وتختلف باختلاف الأماكن والأقاليم، وإذا قدر مقدار يقضى القضاء أو يتراضيهما، ثم حالت الأحوال، فبين أنه أقل من كتابتها فلها طلب الزيادة كما أن له أن يطلب نقص المقرض إذا تغيرت الأحوال عن وقت القرض، وصار أكثر من الواجب عليه.

□ □ □

ولذا يقول:

﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾ [النساء: ٣٤].

ويشترط لوجوب النفقة شروط ذكرها الفقهاء فيما يلي:

- ١ - أن يكون عقد الزواج صحيحاً.
- ٢ - أن تسلم نفسها إلى زوجها.
- ٣ - أن تمكته من الاستمتاع بها.
- ٤ - ألا تمتنع من الانتقال حيث يريد الزوج إلا إذا كان الزوج يريد الإضرار بها بالسفر أو لاثمن على نفسها أو ماله.
- ٥ - أن يكون من أهل الاستمتاع.

□ □ □

مسألة الزوجة المريضة:

وقد اتفق الفقهاء على أن الزوجة إذا مرضت قبل الزفاف، ولا يمكنها الانتقال إلى بيته فلا نفقة لها، لأن الاحتباس غير ممكن، ولا يتأق الاستعداد له، إذ المرض يمنحها.

وإذا كان يمكنها الانتقال فالنفقة لها واجبة، إلا إذا طلبها وامتنعت، لأن إمكانها الانتقال واستعدادها له كاف لوجوب النفقة، وأحكام الزواج يمكن استيفائها في الجملة، ثم المرض عارض قابل للزوال، وحق العشرة يوجب احتمالاً، ولأن ما تكون أحكامه للدوام لا تسقط فيه الحقوق بالأمور العارضة التي لا بد للإنسان فيها ولا قبل له بدفعها، وعلى ذلك تكون المريضة في هذه الحال كالسليمة على سواء.

«إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته». (رواه ابن حبان).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ:

«كنى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت». (رواه أبو داود والنسائي).



حقوق أخرى

سبق الحديث عن الحقوق المادية للمرأة وبيان وجوبها على الرجل وقد ذكرنا في ذلك وجوب المهر والنفقة وهنا نتحدث عن الحقوق غير المادية للمرأة على زوجها ومن تلك الحقوق:

حسنى المعاشرة:

قال تعالى:

﴿وَاعْتَصِرُوا زَيْجَ الْغُرُفِ فَإِنَّ كَرِهَتُمْ نَفْسِي أَنْ تَذْكُرُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

ومن مظاهر اكتمال الخلق ونمو الإيمان أن يكون المرء رفيقاً مع أهله.

يقول صلوات ربي وسلامه عليه:

«أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً، وخياركم خياركم لنسائهم».

وليس إكرام الرجل لزوجته من مظاهر الضعف كما يظن البعض بل هو

التربية في النفقة

ثبت في فضل النفقة على الزوجة والأولاد أحاديث كثيرة منها:

عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

«إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحسبها كانت له صدقة». (متفق عليه).

وعن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال:

مر على النبي ﷺ رجل فرأى أصحابه من جلده ونشاطه ما أعجبهم، فقالوا يا رسول الله: لو كان هذا في سبيل الله؟ قال رسول الله ﷺ: «إن كان خرج يسعى على أولاده صنادراً فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان» (أخرجه الطبراني في معجمه الثلاثة، ورجال الكبير رجال الصحيح) قاله المنذرى والجشي وصححه السيوطي.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:

«ما أنفق الرجل على أهله فهو صدقة، وإن الرجل ليؤخر في رفع اللقمة إلى في امرأته». (متفق عليه).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ:

«من كان له ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو بنتان أو أختان فأحسن صحبتهن واتقى الله فيهن فله الجنة». (رواه الترمذي).

وعن الحسن رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

أبيه.

وقال ﷺ:

«الرجل راع في أهله، ومستول من رعيته». الحديث. (رواه البخاري في الأدب المفرد).

صيالة العرض،

ومن حق المرأة على زوجها أن يصون عرضها ويحفظها من القيل والقال وكل ما يخلش الشرف ويسئ إلى العرض ويهين كرامتها ويعرض سمعتها لقالة السوء وهذا من الغيرة التي يحجبها الله.

والغيرة أخص صفات الرجل الشهم الكريم، وإن تمكينا منه يدل دلالة فعلية على رسوخه في مقام الرجولة الحقة الشريفة، ومن هنا كان كرام الرجال وأقذاذ الشجيمان يتدحون بالغيرة على نسايتهم، والمحافظة عليهن، وإن من شر صفات السوء ضعف الغيرة وموت النخوة، ولا يركن إلى ذلك إلا الأردلون.

وليست الغيرة تعنى سوء الظن بالمرأة والتفتيش عنها وراء كل جريمة دون ريبة، فنه ﷺ أنه قال:

«إن من الغيرة غيرة يفضها الله، وهي غيرة الرجل على أهله من غير ريبة». (رواه أبو داود والنسائي).

إن الرجل هو صاحب القرامة، والمستول الأول في الأسرة والمحافظة عليها، وهو أبعد أهله نظراً وتبصراً في العواقب، فمن حقها أن يغار عليها.

وقد نظم الإسلام هذا الأمر فيما تجمله بما يلي:

سمة من سمات الكرم وقوة الشخصية.

واسمح سمى إلى تلك الحكمة النبوية التي تقيض إصلاحاً واستقامة وتصح نوراً ونهاءً وتطل على بيوت المسلمين كالشمس في عليائها تبده غياهم الظلمات وتقضى حبات الحياة يقول ﷺ:

«لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضى منها آخر». (رواه مسلم).

ومعنى يفرك: يسكون الفاء وفتح الباء والراء أيضاً أى: يفض.

ومن حقوق المرأة على زوجها،

وقايتها من النار بتعليمها وتأديبها.

قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرًا قَوْمًا وَأَقْرَبَ النَّاسِ وَالْحَجَّارَةِ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غُلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦٦].

قال قتادة في معنى الآية:

تأمرهم بطاعة الله، وتنهاهم عن معصية الله، وتقدم عليهم بأمر الله تعالى؛ وتأمرهم به، وتساعدهم عليه، فإذا رأيت معصية ردعتهم ووجرتهم.

قال الألوسي رحمه الله:

واستدل بها على أنه يجب على الرجل تعلم ما يجب من الفرائض، وتعليمه لهؤلاء، وأدخل بعضهم الأولاد في الانفس، لأن الولد بعض من

المباشرة الزوجية

قال تعالى:

﴿مَنْ لَبَسَ لَكُمُ وَانْتَمَ لِبَاسُ لَهِنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ثم قال تعالى:

﴿فَالَّذِينَ بَاضُوا مِنْكُمْ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وللتفهاء في المباشرة الزوجية أقوال يجعل أن نبينها فيما يلي:

قال ابن حزم:

وغرض على الرجل أن يجامع امرأته التي هي زوجته وأدنى ذلك مرة في كل شهر إن قدر على ذلك وإلا فهو عاص لله تعالى.

برهان ذلك قوله تعالى:

﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وذهب جمهور العلماء إلى ما ذهب إليه ابن حزم من الوجوب على

الرجل إذا لم يكن له عذر.

وقال الشافعي:

لا يجب عليه لأنه حتى له فلا يجب عليه كسائر الحقوق.

ونص أحمد على أنه مقدر بأربعة أشهر لأن الله قدره في حق المولى بهذه المدة فكذلك في حق غيره.

وقد ثبت في السنة أن جماع الرجل زوجته من الصدقات التي يتيب الله عليها. روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال:

«ولك في جماع زوجتك أجر». قالوا يا رسول الله: أياي أحدنا شهرته ويكون له فيها أجر؟ قال: «أرايتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر.

تكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر».

ويستحب الملاعبة والملاطفة والانتظار حتى تقضى المرأة حاجتها.

أولاً:

أن لا تأذن لأحد بدخول بيته من رجل قريب أو امرأة قريبة أو أجنبية إلا بإذنه، فهو آدمى بمصلحة الأسرة لأنه القيم عليها.

ثانياً:

أن لا يدخل هو عليها من لا يخاف الله تعالى، فقد يتخون بنظرة أو كلمة ويشمل في البيت شرارة الفتنة.

قال ﷺ:

«ياكم والدخول على النساء». قالوا يا رسول الله: أرايت الحمور؟

قال: «الحمور الموت». (رواه البخاري).

وقال ﷺ:

«ثلاثة لا يدخلون الجنة: مدمن الخمر، والمحاق، والديوث، الذي يشر

الخبث في أهله ولا يبالي من دخل على أهله». (رواه الدارمي وغيره).

ثالثاً:

أن لا تخرج من بيته إلى الأسواق ومجمعات الرجال، فتخالطهم في الأسواق ووسائل المواصلات، والمحلات التجارية.

فمن على ﷺ قال:

«بلغني أن نساءكم يزاحمن الموج في الأسواق. ألا تستحيون؟ ألا

تغارون؟ يترك أحدكم امرأته تخرج بين الرجال».

رابعاً:

أن لا يعرضها للعت فيطل غلبه عنها ولا يدفعها إلى الفسوق بمطالعة القصص الفاجرة، والمجلات الخليعة، ولا يصطحبها إلى دور الملاهي والحياة، ولا يسمعها أغاني الفحش ولحنا.



فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

٣	مقدمة
٧	الحلال والحرام فى الزوج وحياة الأسرة
٧	الدعوة إلى بناء الأسرة
١٠	قواعد البناء
١١	أولاً: سمات الزوجة الصالحة
١٤	ثانياً: سمات الزوج الصالح
١٨	مشروعية الخطبة
٢٦	موافقة المرأة على الخطبة
٢٨	استخارة الخطبة وكيفيتها
٢٩	جواز النظر إلى المخطوبة
٣٠	حظر الخلوة بالمخطوبة
٣٣	العدول عن الخطبة وآثار ذلك
٣٦	عقد الزواج وآثاره
٣٧	الوصف التكليفى للزواج
٣٩	أركان العقد وشروطه
٣٩	ألقاظ الانعقاد
٤٠	شروط صيغة العقد
٤٢	شروط الزواج
٤٣	النكاح بدون إذن ولي باطل
٤٩	حرمة الزواج بمن لا تدین بدین سماوی وحل کتابیات

حرمة إتيان الرجل زوجته من

غير المأثى

إتيان المرأة فى دبرها تنفر منه الفطرة، وبإياه الطبع، ويحرمه الشرع.

قال الله تعالى:

﴿نَسَؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَقُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

والحرث: موضع الفرس والزرع، وهو هنا محل الولد إذ هو المزرع.

فالامر بإتيان الحرث أمر بالإتيان فى الفرج خاصة.

قال شاعر:

إنما الأرحام أرضون لنا مستحراثات

فعلينا الزرع فيها وعلى الله النبات

وهذا كقولہ تعالى:

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمْ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقد جاءت الأحاديث صريحة فى النهى عن إتيان المرأة فى دبرها.

روى أحمد وأصحاب السنن عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال:

«ملمون من أتى امرأة فى دبرها».



الصفحة	الموضوع
--------	---------

٥٤	إجراءات لزواج المسلم بالكتانية
٥٦	الوكالة في الزواج
٥٧	الحقوق الزوجية
٥٨	أولاً: الحقوق والآداب المشتركة بين الزوجين
٦٠	ثانياً: حقوق الزوجة على زوجها
٦٠	العدل
٦٢	المهر
٦٥	قدر المسهر
٦٨	النفقة
٧١	تقدير النفقة
٧٢	الترغيب في النفقة
٧٣	حسن المعاشرة
٧٤	وقايتها من النار
٧٥	صيانة العرض
٧٧	المباشرة الزوجية
٧٨	حرمة إتيان الرجل زوجته من غير المأثى
٧٩	فهرس الكتاب

